

الدور الاجتماعي والسياسي للمؤسسة العسكرية في العهد الجمهوري

أ.د. ثناء محمد صالح

م.م. حسين ابراهيم عداي

جامعة بغداد – كلية الآداب

الملخص

اختص البحث الحالي على مقدمة تاريخية وفقرتين رئيسيتين وعدة من النقاط، اذ تناول البحث في المقدمة الجذور والاصول لافراد القوات المسلحة، وكيفية اندماجهم بالحركات التحرري ونمو الافكار الوطنية والقومية وغيرها فيهم.

لقد تعرضت الفقرة الاولى للدور الاجتماعي للمؤسسة العسكرية في العهد الجمهوري، والسياسات التي اتبعتها مع المجتمع على مستوى الداخل والخارج، واهم الاسس المتبعة للرفي بالمجتمع والتخلص من تبعات النظام الملكي، بصرف النظر عن الايجابيات والسلبيات التي انتجتها حكومة العسكر، فضلا عن تغيير التركيبة الاجتماعية في العراق، والتي اودت في نهاية المطاف الى اصطفاقات عائلية خالصة تخص عائلة السلطة.

اما الفقرة الثانية هي الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في العهد الجمهوري، فتناولت اول الادوار السياسية لديها في ثورة ١٤ تموز، والتفرد المسبق الذي اودى بتفرد نهائي في السلطة دام حتى عام ٢٠٠٣.

Summary

The present study focused on a historical introduction, two main points and several points. The research dealt with the roots and origins of the members of the armed forces and how they merged with the liberation movements and the growth of national, national and other ideas in them.

The first paragraph dealt with the social role of the military institution in the republican era, its policies with society at home and abroad, and the most important foundations for promoting

society and eliminating the consequences of the monarchy, regardless of the pros and cons produced by the military government. , Which eventually led to purely family alignments belonging to the family of power.

The second part is the political role of the military institution in the Republican era. It dealt with its first political roles in the July ١٤ revolution, and with the pre-emptive uniqueness that led to a final monopoly on power until .٢٠٠٣

أولاً- الدور الاجتماعي للمؤسسة العسكرية العهد الجمهوري (١٩٥٨ - ٢٠٠٣) ١- التدخل المباشر للمؤسسة العسكرية

انتمى الى التنظيمات العسكرية العراقية شرائح كبيرة من الطبقة الكادحة ومن اصول فلاحية في قطاع الجيش، اذ كانوا يسعون الى اسقاط النظام الملكي واقامة النظام الجمهوري، وتلك الشرائح لعبت دورا كبيرا في توعية فئات عدة داخل المؤسسة العسكرية وحثها على الانضمام الى التنظيمات السرية الموجودة داخل القوات المسلحة، ومن ثم الاندماج بالحركة الوطنية بصورة مباشرة حينما وغير مباشرة احيانا اخرى فكانوا القوة الضاربة للنظام الملكي في اعوام ١٩٣٦ و١٩٤١ و١٩٥٨، وما بينها.^(١) كما ان تلك القوى قامت بانقلاب عسكري بتاريخ ١٤/٧/١٩٥٨، وكان الهدف من الانقلاب تغيير النظام بالكامل وتحويله من نظام ملكي الى نظام جمهوري ليترأسه الزعيم عبد الكريم قاسم.

لقد ورد في رقم الوثيقة- وزارة الخارجية ١٣٣٠٦٨/٣٧١/ايكس. سي (١٤٦٣٨٦) في ١٥ / ٨ / ١٩٥٨ مكتوم/ اصل الانقلاب في بغداد: بناء على طلب من مدير الاستخبارات العسكرية الرائد (لوسن Lawson) المعاون السابق للملحق العسكري في بغداد قبل شهر من حصول الانقلاب، اذ قال لوسن بان الانقلاب حدث بالصدفة تقريبا فلو كان الامر مخططا بشكل مدبر لكان من الممكن اكتشافه، فاللواء (١٩) امضى اشهرا طويلا في الصحراء وكان يشعر بالانزعاج بسبب سحب ضباطه وحركته وحدته التي لم توفر له الاستقرار، وهذا الشعور بالاستياء كان الوصي والمسؤولون في بغداد على علم بذلك ولم يفعلوا شيئا، وعندما صدرت

اليهم اوامر بالحركة مروراً ببغداد استغل الضباط الاسناد الذي ستقدمه وحدات الجيش لهم في بغداد والسكان المدنيون المناصرون للعروبة، لذلك قرروا المجازفة بقيام الانقلاب.^(٢)

تحتوي هذه الوثيقة على تناقضين بارزين: الاول- لا يمكن ان يكون الانقلاب حدث صدفة، لان النظام الملكي احكم قبضته على المؤسسة العسكرية كما اقر لوسن. والثاني- قرار المجازفة بالانقلاب غير صحيح، لان وجود الاسناد او الارضية المهيأة للانقلاب او الجماهير كانت جاهزة للانقضاض على النظام لما لاقوه من حيف، والمجازفة تحصل عندما لم تكن هنالك معطيات او مؤشرات على تحقق الفعل وما يؤشر لذلك. عندما قام الجيش العراقي بقيادة عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف في ١٤ تموز عام ١٩٥٨، بقلب نظام الحكم بقوة السلاح، لم تتحرك كتيبة عسكرية واحدة للدفاع عن النظام الملكي.

ان النظرة السائدة حول ثورة ١٤ تموز لا تخرج عن كونها انقلاباً عسكرياً، على الرغم انها حاولت ان تظهر بمظهر اجتماعي- سياسي تمس عمق البناء الاجتماعي للعراق معتمدة على ثلاث قوى رئيسية. وهي:^(٣)

الاولى- الافكار القومية العربية: فزعماء الحركة القومية العربية قبل الحرب العالمية الثانية كانت افكارهم سلبية، اذ ارادوا تحقيق مكاسب سياسية على حساب النواحي الاجتماعية والسياسية، اما بعد الحرب فقد اثرت فيهم الحركات الراديكالية، وهذا التغيير احدث تغيراً في جيل الشباب الناشط.

الثانية- خيبة الامل في اساليب الحكم المتبعة: فالجيل الناشئ فقد الامل بسياسة الوضع السائد، اذ ان الجيل القديم من الزعماء بعد الاستقلال ارادوا المحافظة على مصالحهم برفض دخول الجيل الجديد معهم.

الثالثة- الافكار الوحدوية: ان الوحدة بين مصر وسوريا جسدت مطامح العرب لتحقيق تلك الوحدة، وهذا الامر ارتضاه الشارع العراقي، ولم ترتضه الملكية فسيب خلا كبيراً في اركان النظام.

٢- السياسات الاجتماعية للداخل والخارج

قامت المؤسسة العسكرية بعد انقلاب تموز بالحفاظ على سلامة المواطنين الاجانب، كما سيطرت على الجماهير التي اندفعت لنهب القصر الملكي والممتلكات العامة، اذ سيطر الجيش

بشكل حازم، واعلن بأنه سيطلق النار على كل من يحاول النهب، حتى ساد الهدوء في مدينة بغداد لدرجة ان الرعايا الاجانب تمتعوا بحرية التنقل، بل حتى دور السينما بقيت مفتوحة.^(٤)

لقد ورد في رقم الوثيقة- وزارة الخارجية ١٣٣٠٦٨/٣٧١/ايس. سي (١٤٦٣٨٦) مكتوم الرقم ١٤٤، ٥٨/١٢٩/١٠١٣ السفارة البريطانية/ بغداد ٩/ايلول ١٩٥٨، برسالة موجهة من آ. ايس. كروفورد الى صاحب السيادة سلوين لويد/ وزارة الخارجية لندن ايس. دبليو ١، سيدي: توجد دلالات بصور متناقضة فظاهر الحال يدل على ان القانون والنظام موطدين بقدر تعلق الامر بمدينة بغداد، فالقوانين العرفية مستمرة والشرطة عادت للعمل رغم ضعفها واللواءان اللذان قاما بالانقلاب اسندت اليهما مهمة المحافظة على الامن في المدينة، وبعض الدلائل تشير الى اعادة تنظيم شرطة الامن تحت قيادة الجيش فالشرطة هي من تقوم بإجراء التفتيش والتوقيف.^(٥)

تحمل هذه الوثيقة رسائل اجتماعية بعثتها المؤسسة العسكرية (عبد الكريم قاسم) الى المجتمع: الاولى- ان فرض الاحكام العرفية مع عدم تطبيقها هي رسالة للاصدقاء او المحايدون بان الاحكام العرفية ليست بذات اهمية، كما انها ليست ذات اثر. الثانية- رسالة لاعداء الثورة بان فرض الاحكام العرفية مع عدم تطبيقها لا يعني انها غير مفعلة، فقد تفعل في وقت الضرورة. الثالثة- كانت للجميع وتعني ان المؤسسة العسكرية ليس من مهامها التدخل بالشؤون الداخلية للبلاد كما ان وظيفتها مهنية بامتياز، وان الاجهزة الامنية وغيرها تاخذ وظيفتها الرئيسية من دون بديل.

ان اول شروع للعمل بثورة ١٤ تموز كانت متمثلة. عندما اتخذ عبد الكريم قاسم من وزارة الدفاع مقرا له ولحكومته.^(٦) ولعل السبب الرئيس الذي اتخذ قاسم من وزارته مقرا له ولحكومته بدلا من مقر رئيس الوزارة ليترك انطباع في أذهان الناس بان وزارته مدنية، لكن في ذات الوقت اخذ باسناد المراكز الرئيسية في الدولة إلى ضباط من الجيش.^(٧) ظاهر الحال يبدو انها كذلك، لكن بذات الوقت هو مؤشر الى ان الانتقال الى السلطة المدنية محال، فوجوده في وزارة الدفاع يعني ان السلطة عسكرية ولا بديل لذلك، وهذا ماحدث فعلا بعد مدة من الزمن مما تسبب بانشقاقات مدنية في حكومته، كما ان اسناد المراكز الرئيسية في الدولة الى ضباط يعني ان لا مكان للمدنيين فيها، وعليه فالقرارات جميعها محصورة بيد العسكر.

ان من اهم السياسات الاجتماعية التي اقدمت عليها ثورة تموز. اقدمها على الغاء الدستور الملكي والاعلان عن دستور مؤقت في البلاد لتحقيق سيادة الشعب والعمل على منع انتهاكها لضمان حقوق المواطنين وصيانتها.^(٨)

كما شرعت باصدار عدة قوانين. وهي كالاتي:^(٩)

أ- قانون معاقبة المتآمرين على سلامة الوطن ومفسي نظام الاجتماعي.

ب- قانون الكسب غير المشروع على حساب الشعب.

ت- قانون تعديل قانون مراقبة ايجار العقار.

ث- قانون تعديل نظام بيع مساكن الى العمال والفلاحين، اذ وزعت الثورة الاراضي على

النقابات والموظفين لبناء دور سكنية، كما اقامت مشروع اسكان الضباط في بغداد

ورحلت معظم ساكني الصرائف من الفقراء الى مساكن تليق بهم، وشكلت لجنة لجرد

ثروات واموال رجال الحكم والموظفين السابقين مع جرد اموال العائلة المالكة في كافة

المصارف.

فضلا عن إقامة مؤسسات إيوائية للأيتام والمعاقين وغيرهم، واصدار قوانين ونظم، كان لها أثرها، في تأسيس بنية معرفية قانونية، وقد أدى التقدم في محو الأمية، وفي انتشار التعليم النظامي، التقليدي والعصري، إلى خلق جمهور قارئ واسع الأثر، لذلك انتشرت الصحف اليومية والمجلات الاسبوعية، فكل تلك العوامل أدت أثراً في إضافة عناصر جديدة للتركيب الاجتماعي على شكل فئات أو شرائح وزيادة نشاط وفعالية عناصر أخرى، وقد ساعد انتاج النفط ارتفاع الدخل بعد الحرب العالمية الثانية على النمو الاقتصادي الاجتماعي، مما يؤكد على أن انتعاش الاقتصاد والذي هو عامل مهم في تغيير التركيبة الاجتماعية بشكل ايجابي و قد ساعد التصنيع في تسريع عملية التحضر التي شهدتها العراق منذ عام ١٩٥٠، مما شجع سكان الارياف على الهجرة إلى المدن التي توفر الاعمال الاقتصادية المربحة لاسيما بعد حاجتها الماسة للأيدي العاملة، وذلك لزيادة كمية الاعمال والمصالح فيها، ومن المصالح التي احتاجتها مصانعها ومؤسساتها الوظيفية، استعمال هذه الايدي في بناء ضواحي المدن وتوسعها الاقفي.^(١٠)

٣- التركيبة الاجتماعية في العراق

قامت حكومة قاسم بالغاء قانون دعاوى العشائر العراقية الذي اصدره الانكليز بغرض تثبيت العلاقات والعصبيات القبلية وترسيخ علاقات الملكية الكبيرة في العراق، وبهذا فقد حدثت من العصبيات والنعرات العشائرية، كما ضيقت على الملاكين من استغلال الناس، لينتج توازنات بين طبقات وفئات المجتمع المختلفة، اذ خلق اوضاعا جديدة وجدت فيها الفئات المهمشة والفقيرة فرصتها لتشارك في بناء المجتمع والدولة، لذلك تعتبر ثورة تموز من الثورات الاجتماعية التي غيرت جذور التركيبة الاجتماعية في العراق.

اقرت ثورة تموز في الدستور قانون (الاصلاح الزراعي) لغرض تجريد شيوخ العشائر من مكانتهم وابعاد اهم ثوابت التركيب الاجتماعي في العراق وهي العشائرية رسمياً- المتمثلة برؤساء القبائل- من السلطات السياسية والاقتصادية والقضائية التي منحها لهم دستور العهد الملكي، مع بقاء المنافسة الاقتصادية للطبقة الوسطى، وفي بلد مثل العراق فالزراعة تمثل العماد الأول لاقتصاده، اذ كان أهل الريف فيه يمثلون أكثر من نصف سكانه ٥٨% في العام ١٩٥٧، الذين يعانون من استغلال اقطاعي واسع لذلك كان امراً طبيعياً أن يحتل موضوع الاصلاح الزراعي مكانة متقدمة اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً.^(١١) يبدو ان الامر ليس طبيعياً بقدر ما يتعلق الامر بانه الفرصة المهمة لحكومة العسكر بان تبرز رسالتها الاساسية في ثورتها وتوسمها بانها ثورة اجتماعية بامتياز، الا ان التحدي الاكبر امام الحكومة باستخدام الالية المناسبة لذلك الاصلاح.

لقد اعتمدت الحكومة في تطبيق القانون على الشيوعيين وقد حققوا نجاحا باهرا في الريف من خلال جمعياتهم مستفيدين من خطأ نوري السعيد من عدم اهتمامه بالإصلاح الزراعي، لكون ان كبار ملاكي الاراضي من المعارضين وهي الطبقة التي يعتمد عليها في الدعم السياسي، حتى اصبح الشيوعيون المؤسسة المسؤولة عن الاصلاح الزراعي، وكانوا مصممين على احكام السيطرة الشيوعية على الريف، لذا تم الاستيلاء على الاراضي من دون سند قانوني، وبهذا ضعفت قدرات المسؤولين الحكوميين كثيرا واصبحوا غير قادرين على الوقوف بوجه الشيوعيين، بل وحققت الشيوعية تقدما في السيطرة على المدارس القروية والاتحادات المهنية وبعض الوزارات والجامعات، وهذه التشكيلات والتنظيمات حظيت بدعم من قاسم، تلك الخطوة

مكنتهم من السيطرة عمليا على وسائل الاعلام، اذ ان الإذاعة والتلفزيون والصحافة سخرت للشيوعية، جميع ذلك مكن الشيوعيين من انشاء قوة تسمى (المقاومة الشعبية) وهي تنظيم شبه عسكري سيطرت على الشوارع ليلا، وكانت مصممة لتكون جيشا يساعد الشيوعيين في الوصول الى السلطة.^(١٢) ولعل اول انحراف لحكومة العسكر ظهر عندما تم الاعتماد على جهة من دون اخرى، او عدم اعطاء المجال لتطبيق القوانين على اصحاب الاختصاص، كما ان سكوت قاسم عن الشيوعيين وفسح المجال لهم بتشكيل قوة شبه عسكرية يؤشر على ان حكومته بدأت بالانفراد بالسلطة او مهدت لمسك زمام الامور بيد شخص واحد، كما يؤشر هذا الفعل الى سياسة اجتماعية خاصة كانت ترنو اليها حكومة الثورة.

٤- اصلاحات اجتماعية عميقة

قام قاسم بخطوات اصلاحية والتي اكسبته اعداء جدد والاصلاحات، وتمثلت بالاتي:^(١٣)
أ- تحرير النفط العراقي من السيطرة الاجنبية من خلال دعوته الدول المصدرة للنفط الى اجتماع في بغداد ايلول عام ١٩٦٠، وهذا الامر لم يجرؤ عليه اي بلد اخر واسفر الاجتماع عن تاسيس منظمة الدول المصدرة للنفط (اوبك).

ب- اصدر قاسم قانون (٨٠) والذي يقضي حق الدولة العراقية باستثمار وتملك اي ارض عراقية غير مشمولة بامتيازات شركة النفط العراقي الاجنبية والتي تسيطر عليها بريطانيا، والتي تمتلك امتيازات استخراج النفط وبيعه وتسويقه وتسعيه لمدة (٧٠) عاما، وهذه الخطوة اخافت بريطانيا والولايات المتحدة بكون العراق سيصبح مركز قوة بعد مدة من الزمن، لذلك قاموا باتصالات واسعة مع البعثيين تمهيدا للقضاء عليه.

ت- قام قاسم بتوسعة عالية لاشراك الشيعة في الحكومة، باعتبارهم اكبر شريحة في المجتمع العراقي وهذه الخطوة هي الاولى من نوعها في العراق الحديث.

ث- لم يسمح بتداول السلاح خارج نطاق المؤسسة العسكرية، كما لم يسلم اي مليشيا حتى التي كانت تقف الى جانبه وهي مليشيا (المقاومة الشعبية)، ولذلك عندما طوقه الانقلابيون لم يستطع انتصاره انقاذه لان السلاح لم يكن بحوزتهم.

ج- تعيين الدكتورة نزيهة الدليمي بمنصب وزير وهذه الخطوة كانت الاولى في العالم العربي فضلا عن العراق.

ح- اعتماد القانون المدني للاحوال الشخصية والذي يضع حدا لظلم المرأة في المحاكم المذهبية بانواعها.

اما على مستوى بعض الشرائح الاجتماعية العراقية ك(اليهود والاكرد) فقد اهتمت حكومة ١٤ تموز ممن تبقى من الطائفة اليهودية، واعتبرتهم مواطنين مساوين للعراقيين في الحقوق والواجبات. اذ يعد نظام قاسم من اكثر الانظمة تسامحا مع اليهود وبعد الاطاحة بحكمه غادرت مجموعات كبيرة من يهود العراق الى اسرائيل وخصوصا في مطلع السبعينيات بسبب ما لاقوه من عنف وتجريم وتهم تحاك ضدهم كالتجسس لاسرائيل، اذ قامت سلطة البعث عام ١٩٦٧ بعمليات اضطهاد واسعة لهم ولم يبق الا عدد قليل لا يتجاوز مئة شخص لتجهز عليهم حكومات متعاقبة، وتنتهي وجودهم الى وقتنا الراهن وهؤلاء جميعهم كانوا من طائفة عاشت زهاء ٢٦٠٠ عام في العراق.

اما الكرد فتاريخيا لم تراع سلطة الانتداب والحكومة العراقية الحقوق الاجتماعية للشعب الكوردي على الرغم من اقرارها لدى عصبة الامم عام ١٩٢٥، ففي مجالي الادارة والتعليم بقي الموظفون الكرد نسبتهم اقل حتى عام ١٩٣٠ اما التعليم فقد شهد تاخرا ملحوظا ففي عام ١٩٢٧ بلغ عدد المعلمين في كل من السليمانية (١٤٩) معلما في حين ان سكان المنطقة وصل عددهم الى (١٥٥) الف، لقد كان عدد المعلمين اقل بمقدار مرتين من عددهم في العهد العثماني، كما كانت المدارس محرومة من اغلب المستلزمات الدراسية.^(١٤) وبذا بقيت المسألة الكردية معلقة وغير قابلة لتنفيذ مطالبها وحقوقها حتى عام ١٩٣٦، اذ التمسست خيرا في حكومة العسكر (بكر صدقي) من خلال برنامج الاصلاح الشعبي الذي تم طرحه والذي اراد فيه تطبيق الحريات والمساواة، وازالة الظلم ومظاهر الفقر في العراق لكن على ارض الواقع لم يتحقق الا الشيء اليسير، واستمر هذا الحال حتى سقوط الملكية عام ١٩٥٨، اذ لم يحصل الاكرد على حقوقهم، وذلك لان الصراع السياسي كان يدور بين قطبين يعاديان القومية الكردية (الاتجاه

تمثل جنبه من الفكر السوفيتي للخلاص من اية معارضة تاتي من الداخل او الخارج. الثانية- تمرير الايديولوجيا البعثية وبدعم من الولايات المتحدة الامريكية، وما يؤشر لذلك اقدام الحكومة على انهاء قانون (٨٠)، ليتم فتح باب صداقة غربية وكسب مناصرين لهم في الاوقات الحرجة، كما يؤشر الغاء قانون الاحوال الشخصية الى كسب الخط السني والشيعي الاسلامي المتطرف، وما يؤكد ذلك الغاء امتيازات صحف الثورة واعطاء الصحف القومية امتيازات كبيرة، مما يعكس توجه الخط العسكري وتطرفه الاقليمي.

ان الايديولوجيا البعثية هي نسخة قابلة للتطبيق باسرع وقت لانها تحمل فكرا قوميا عربيا، وبذات الوقت لم تك تحمل هموم الداخل بقدر ما تحاول ان توطد سلطتها، لذا كان عليها الاستفادة من عدم مواجهة الغرب كما فعل القوميون عام ١٩٤١، وبهذا لم تجد اعداء لها لا في دول العالم ولا في العالم العربي، وبذات الوقت اصبحت متيقنة ان العدو من الداخل، وعليه فان اول شيء اتجهت اليه حكومة البعث سحق الطبقة الوسطى التي بدأت بالنمو منذ الاربعينيات والخمسينيات والنشاط في ظل ثورة ١٤ تموز والتي لم يكن لها وعي كامل بذاتها، لانها لم تكن نتاجا حقيقيا معبرا عن صراعات وتناقضات طبقية من جهة، وكانت اغلبها خارج الفعل السياسي من جهة اخرى، مما ابقى تماسكها ضعيف جدا وادى الى انقسامها الى (قومية ويسارية واسلامية وذات ولاءات غير مدنية). وامام هذا الوضع بدأت بتشكيل مجتمع جديد يخدم اهداف الفكر البعثي العراقي بوساطة وضع اطار قانوني وظيفي عقائدي ادى الى تبلوره في النهاية، وبذات الوقت قابل ليتأثر بالانقسامات والخلافات الداخلية والخارجية.^(١٩)

٦- التفكك الاجتماعي المنظم

ان اهم شريحة واكبر مكون في العراق (الشيعية) لذا اتجهت السلطة العسكرية الى تفتيته وسحقه. اذ اقدمت على عملية جماعية عرفت بالطرد الجماعي لعدد كبير من العراقيين الشيعة تحت ذريعة عدم حصولهم على شهادة الجنسية العراقية وتم مصادرة اموالهم المنقولة وغير المنقولة، وقامت بحملات اعتقال واسعة طالت رموزهم الدينية، كما منعت الباقين من اقامة شعائرهم الدينية.^(٢٠)

ان هذا التفكيك المنظم من قبل البعث للشرائح الاجتماعية وسحقها ادى الى بروز فئة اجتماعية واحدة وبنسخة بعثية، ولكي يحكم البعثيون قبضتهم على السلطة اكثر كان لزاما عليهم

ان يقسموا الفئة البعثية الى مستويات ورتب. لذا انعكست صورتها في الفئة القرابية المسيطرة (العوائل من الاطراف الشمالية الغربية وبعض من النازحين الى بغداد منها) على اجهزة الدولة، اذ قامت بانهاء مؤسسات المجتمع المدني، كما حطمت الدولة البرلمانية كونهم اصبحوا صناع قرار في الحزب والسلطة والتي انتهت بدورها الطبقات الاجتماعية الاخرى بالتدرج، فقامت بتغيير المكونات الاثنية والدينية والطائفية والتحكم بتوزيع المقاولات والمشاريع الحكومية عبر قنوات المحسوبة والحزبية، مما شكل فئة جديدة داخل الفئة الحاكمة عرفت بالفئة (العائلية).

ان التفكيك المنظم للمجتمع والذي عملت عليه سلطة البعث في السبعينيات من القرن العشرين افرز جيلا مغايرا الى حد كبير عن الجيل الذي سبقه، كما حمل قيم عنفية الى حد كبير جدا، لذا وضع الاستاذ (حسين قاسم) قيما ومعايير اجتماعية التي لعبت دورا ايجابيا في شخصية الفرد العراقي وتخص الجيل الذي سبق عام ١٩٧٠، ومقارنتها بما لحقه من جيل اخر. ويمكن ايجاز تلك القيم والتي تخص جيل ما قبل عام ١٩٧٠ كالاتي: (٢١)

أ- التمسك بالمواطنة والهوية العراقية الواحدة.

ب- المحافظة على التماسك الاجتماعي والاخلاقي.

ت- احترام القانون ومؤسسات الدولة والمجتمع المدني.

ث- التعقل في السلوك والابتعاد عن استخدام العنف السافر.

ج- القناعة ببساطة العيش من اجل المحافظة على كرامة الانسان.

ح- تنامي مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الجماهيرية كالنقابات والجمعيات والمؤسسات الثقافية والدينية وغيرها.

اما جيل ما بعد عام ١٩٧٠، فاختلف اختلافا جوهريا عن الاجيال الاخرى من حيث القيم والمعايير والسلوك، ومرجع ذلك الى عاملين اساسيين هما: (استناد هذا الجيل الى مصادر افرزها نظام ما بعد ١٩٧٠، والتي كانت تستند الى مرجعيات اجتماعية واخلاقية في البيت والعائلة والمدرسة، والامر الاخر الحروب التي خلفت نتائج اجتماعية وسياسية واقتصادية وخيمة)، وبذلك اختفت القيم والمعايير والثوابت، كما اختفى الانسجام والتجانس والتكامل الاجتماعي بين الاثنيات والطوائف والفئات الاجتماعية الاخرى، وبذا تفكك النسيج الاجتماعي

بالكامل حتى وصل الامر الى ان يشي الاب بابنه والصدى بصدىقه والزوجة بزوجه، وان تقدي الام بابنها لحداء الرئيس وليس للوطن المستباح.^(٢٢)

٧- فئة اجتماعية (العائلة)

لعبت هذه الفئة دورا مهما وخطيرا في تاريخ العراق الحديث، اذ ان السياسة المتبعة التي انتهجتها في المجتمع السياسي نفذتها مع المجتمع برمته، وان الرجل الاول فيها هو للقيادي البارز صدام حسين، لكن ما يلفت في هذه الفئة انها لم تتجه لانهاء المجتمع، بل حولته الى مجتمع خاضع للسلطة من خلال عسكريته من جهة، والقبض على المؤسسة العسكرية من جهة اخرى كونها تعد الاله في مؤسسات الدولة، اذ تعاملت السلطة ويتعاون مع عسكريين بالسيطرة على المؤسسة العسكرية. وما يؤشر لتلك السيطرة لعسكرة المجتمع وجود (٢٠٠) معتقل خاص بالمدينين في بغداد وباقي المحافظات العراقية، و (١٥) معتقلا خاصا بالعسكريين الذين لا يطيعون الاوامر العسكرية.^(٢٣)

اما تشكيل الجيش العراقي وخصوصا الحرس الجمهوري الخاص فكانت نسبة الضباط من محافظة صلاح الدين (تكريت والدور وبيجي وسامراء والعوجة) هي (٧٤%) من كل قادة الحرس الجمهوري الخاص، اما نسبة القادة برتبة عقيد فما فوق فهي (٦٢%) ويشكل ضباط الموصل (١٠%) ومحافظة الانبار (٩%) في حين ان محافظة بغداد (٥%) كما ان محافظة ديالى عشيرة (العزة والجبور) هي (٢%) اما محافظات الوسط والجنوب وكردستان لا تحوي اي ضابط علما ان نفوس محافظات صلاح الدين ونيوى والانبار وديالى تبلغ (١٥%) من نفوس العراقيين.^(٢٤) وبهذا البرنامج المطروح والتشكيل الفعلي للجيش العراقي والذي اتى وفق رؤية حزبية ضيقة اعتمد على مبدأ الطائفة والقرباة والعائلة، تمت به السيطرة على المؤسسة العسكرية بالكامل، بل اصبحت المؤسسة العسكرية الممر او المنفذ الذي من خلالها سهلت مهمة عسكرة المجتمع وتحويله الى اداة بيد السلطة حتى عام ٢٠٠٣، كما سهلت للسلطة البعثية قمع وضرب الحركات المدنية والشرائح المهمة في المجتمع العراقي.

ويعد الشيعة في العراق من اكبر شرائح المجتمع العراقي التي قمعت عام ١٩٩١ في الانتفاضة الشعبانية. اذ اقدمت المؤسسة العسكرية على تصفية عدد غير قليل منهم حيث قتل وشرذ واعتقل واعدم ما يفوق الربع مليون مدني ومورست ضدهم سياسة التجويع، كما سرح

مئات الالوف من وظائفهم المدنية والعسكرية، واغلقت الكليات العسكرية والشرطة والامن بوجه الطلبة الشيعة ووضعت عراقيل امام اكمالهم الدراسات العليا في الجامعات العراقية، فضلا عن توليهم اي منصب سيادي او ريادي كوزير او وكيل وزير او مدراء عامين او عمداء كلية او مواقع دبلوماسية وغيرها الا ماندر ولاغراض دعائية.^(٢٥) فضلا عن القمع المتواصل من المؤسسة العسكرية لفئات اجتماعية وشرائح متعددة في العراق بغرض السيطرة العسكرية على المجتمع، والجدول يوضح عدد المرات التي قمعت بها المؤسسة العسكرية المجتمع بشكل عام في حقبة السبعينيات حتى عام ٢٠٠٣.

٨- القيادة الفردية وعسكرة المجتمع العراقي

أعلن صدام حسين بان المؤسسة العسكرية هي من تسود المجتمع وهذه هي الوسيلة الوحيدة لقيادة الحياة الاجتماعية المتمثلة بشخصه فقط، لذلك فان جميع الأجهزة الأمنية عملت لكي تحفظ امن النظام لا امن المجتمع، وثبتت فيه سلطة البعث حتى عام ٢٠٠٣، وسبب بقائهم طوال هذا الوقت هو إدراكهم بان المؤسسة العسكرية تشكل خطورة كبيرة عليهم، فلا بد من إضعافها، بل توجهت لتفكيك العلاقات الاجتماعية والمهنية بين الضباط وجنودهم لتصل إلى حد الإهانة والتعالي والتعاضم عليهم، حتى وصل الحال إلى أن يعمل بعض الجنود خدما في بيوت الضباط أو حراسا لهم، أو لأبنائهم وهذا الأمر انعكس بشكل طبيعي على المجتمع المدني عموما، وجميع ذلك يؤشر على تفكك الوحدات العسكرية في المؤسسة وإجمالا فان الظروف والتغيرات التي أحاطت بالمؤسسة العسكرية أدت إلى إضعافها من عام ١٩٢١ إلى عام ١٩٦٨، ذلك الضعف مهد الطريق أمام المحتكرين للسيطرة عليها بالكامل، ووضع إدارتها تحت تصرف فرد واحد.^(٢٦)

ان سلوك التسلط العقائدي كان ابرز سمة لتلك القيادة منذ قيامه حتى سقوطه. والذي اظهر ذلك السلوك في التسلط العقائدي على نحو فاضح هو القانون الذي شرعه النظام تحت اسم السلامة الفكرية، والذي يحتم على الجميع تحديد مدى تطابق وانسجام او توافق اي (بحث او مؤلف او دراسة اورسالة ماجستير او اطروحة علمية او محاضرة او ندو فكرية او ثقافية او مقال او كتاب او صحيفة او مجلة او دوريات ادبية او علمية او صناعية او اية اعمال ابداعية) مع افكار الحزب وارااء القائد ومقولاته، ولا يجوز طبع او نشر او ترويج ما يخالف

ذلك.^(٢٧) ان رسم الخارطة المراد الوصول بها الى السيطرة على المؤسسة العسكرية، بل الى تفكيك علاقاتها الاجتماعية تمت وفق برنامج مرسوم سلفا للقوى البعثية، لذا لم يتبق امام السلطة، الا ان تتجه لعسكرة المجتمع كون ان المجتمع العنصر الاخر الذي يقلق السلطة، لذلك كان من ابرز مظاهر التعسكر في المجتمع ان اقدم النظام العسكري في العراق في حقبة التسعينيات على انشاء قوتين عسكريتين: (جيش القدس، وفدائيي صدام)، وكانت القوة الاخيرة خاصة بحماية شخص النظام ومنحت دعما قانونيا بمرسوم جمهوري.

ان من اهم الخطوات او البرامج التي اتبعتها سلطة البعث لعسكرة المجتمع العراقي كانت متمثلة. بالاتي:^(٢٨)

أ- انفقت حكومة البكر عام ١٩٧٠، اقل من مليون دولار لاغراض الدفاع بما يعادل (٤,١٩%) من الناتج المحلي الاجمالي وارتفع عام ١٩٧٤ الى (٨,٢٢%).

ب- في عام ١٩٨٠ انفقت الحكومة (٨,١٩) بليون دولار: اي ما يعدل (٨,٣٨%) من الناتج المحلي الاجمالي، وهذا الانفاق العسكري عادل ٧٥% من الايرادات النفطية والغرض من ذلك هو عسكرة المجتمع العراقي وتحويله الى ثكنة عسكرية من خلال تكديس السلاح وتجنيد المواطنين لاحكام القبضة عليهم.

ت- ارتفاع صرف الانفاق العسكري كما مبين في النقطتين المذكورتين آنفاً ادى الى اضعاف تطبيق برامج التنمية وتقليص النشاط المدني والخدمات الاجتماعية.

ث- تشكيل جهاز شبه عسكري (الجيش الشعبي) اذ بلغ تعداده مليون وثلاثمئة وستين الف شخص في الوقت الذي كان عدد المجتمع العراقي ثلاثة عشر مليون ونصف المليون نسمة اي كان هنالك لكل ١٠٠ في الجيش الشعبي من بين الف نسمة.

ج- ضخ اعداد كبيرة في القوات المسلحة حتى وصلت الى مليون ونصف المليون منتسب في حين كان عدد المجتمع العراقي ١٨ مليون نسمة وهذا الرقم ليس هينا.

ح- وضعت الحكومة القادة العسكريين الذين قضا خدمتهم العسكرية كحكام عسكريين في منصب محافظ.

خ- عينت الحكومة القادة العسكريين المسرحين من الخدمة في منصب رؤساء لجان اولمبية.
د- عسكرة الصناعة من خلال وضع وزارة خاصة بها سميت بوزارة التصنيع العسكري وعسكرة الزراعة والثقافة بوضع وزراء لها يحملون رتبا عسكرية والغرض من وزارة التصنيع العسكري هو تحويل العلماء والملاكات الصناعية المدنية اليها.

ذ- تعيين نواب الضباط المسرحين من الخدمة لاشغال منصب مختار المحلة.

ر- منح الكوادر المهنية المدنية والذين يتمتعون بمؤهلات علمية رتبا عسكرية مثل: (الاطباء والمهندسين والاعلاميين والوزراء التكنوقراط).

ز- اشاعة الافكار والقيم العسكرية عن طريق الاعلام من خلال الاناشيد والبرامج التي يجب الالتزام بها في السلوك المدرسي، وبهذا تم تعزيز الوجود العسكري في الحياة اليومية لتطبيق النسق العسكري في الادارة المدنية.

ومن اهم البرامج الموضوعة لعسكرة المجتمع كانت وفق. الاتي: (٢٩)

أ- ارسال الوف الطلبة الفاشلين في الدراسة الى المدارس العسكرية ليتخرجوا برتبة نائب ضابط وبدورات اخرى لتحويلهم الى ضباط وشكل معظمهم قادة كبارا لان ولاء هؤلاء للحزب وليس للمؤسسة العسكرية.

ب- شراء العسكريين الكبار بمنحهم القدم العسكري ومكافاة مالية.

ت- الاعداد العلني للضباط من قبل جنودهم.

ث- استخدام العسكريين المنتمين للحزب سابقا بتفتيت القيم العسكرية.

ج- استخدام العسكريين ليقوموا بمهامات استخبارية ضد زملائهم.

ح- الالتزام بالامر الحزبي اولا ثم الامر العسكري ثانيا.

خ- تشكيل مليشيا عسكرية تسمى (الجيش الشعبي).

د- تسريح الضباط القداماء باستمرار.

ذ- من تكون درجته الحزبية وهو ضابط يكون باستطاعته ان يأمر ضابطا اعلى منه رتبة اذا كان اقل درجة حزبية منه.

ر- انتداب اشخاص مدنيين ومهزوزين ليكونوا مسؤولين عن المكتب العسكري.

اضافة الى ذلك فقد أنشئت صناعات عسكرية في نهاية الحرب العراقية الايرانية وضمت كجزء من وزارة مستحدثة سميت وزارة الصناعة والتصنيع العسكري، واصبحت الصناعات مسيطرا عليها من قبل القيادة العسكرية، وبذا اصبحت المؤشرات واضحة وقريبة من تصنيع اسلحة كيمياوية وليست ببعيدة من انتاج اسلحة نووية.^(٣٠) وبهذا يمكن الاستدلال على ان المؤسسة العسكرية، كلما زادت من صناعاتها العسكرية او قدراتها العسكرية من (معدات واليات وما شابه) زادت من عدد قواتها المسلحة، والغرض منه خلق مجتمع بذهنية عسكرية قادرة على الاستجابة لارادة القائد الاوحد.

٩- مخلفات عسكرة المجتمع

لقد خلفت المؤسسة العسكرية العراقية بعد خوضها الحرب مع ايران خسائر بشرية عراقية. اذ بلغ عدد القتلى العراقيين (٣٥٠٠٠٠)، وعدد الجرحى والمعوقين بما يعادل الضعف وعدد الاسرى بعشرات الالاف، اضافة الى ذلك فقد خسر الاقتصاد العراقي (٢٢٠) مليار دولار وخسائر في المنشأة النفطية وصلت الى (٥٠٠) مليار دولار.^(٣١) وبطبيعة الحال تنعكس تلك الخسائر البشرية على مسائل سلبية في البنية السكانية والمجتمع والاقتصاد الوطني، كما تقلص عدد ونسبة الولادات وظهور كم هائل من الارامل والايتام، والتراجع العالي في رعايتهم اليومية والصحية وما شاكل ذلك، اضافة لذلك فقد انعكس ايضا على ان المجتمع فقد قوى عاملة وموردا انتاجيا كبيرا.

لا يمكن احتساب دخول المؤسسة العسكرية الى الكويت كفعل عبثي او اعتباره صدفة او مجازفة عندما اقدمت عليه الحكومة، وانما كان نتيجة حتمية لذلك التسليح الهائل فانتهاه الحرب افضى الى وجود ثكنات عسكرية كبيرة غير فاعلة كعدة وعدد، وبذات الوقت ان اخلاء سبيلها او ابقائها على وضعها يعد امرا مخيفا للسلطة، وعليه لا بد من المجازفة بها في حرب اخرى لاشغالها من جهة، ومن جهة اخرى ابعادها عن مواجهة السلطة. اذ بلغت مطلع عام ١٩٩٠،

قوات الجيش العراقي مليون جندي ويمثل هذا الرقم أكبر قوة عسكرية تقليدية في الشرق الاوسط اضافة الى تميزها بالثدة والصلابة العالية، اذ اكتسبت هذه الثدة والصلابة من المعارك السابقة، كما ان فرنسا وامريكا والمانيا الغربية ومصر والبرازيل زودت الجيش العراقي ب(٩٥%) من الاسلحة التقنية الفائقة، لذلك كانت المؤسسة العسكرية العراقية تمتلك ترسانة كيميائية وبيولوجية، وقد اكد ذلك (بولوك وموريس) بان العراق شرع في برنامج اسلحة نووية وهذا سيكفل له المساواة مع اسرائيل^(٣٢) وعلى الرغم من كونه خسر اكثر من نصف اسلحته التقليدية في حرب الخليج الثانية الا انه مازال يملك اكبر قوة عسكرية في المنطقة، كما جاء في التقرير الامني لوزارة الدفاع الامريكية عام ١٩٩٥، وان رفع العقوبات عن العراق يؤدي الى اعادة تطوير قدراته العسكرية كونه يحتفظ بأكبر قاعدة من العلماء والخبراء ويمتلك اكبر احتياطي نفطي واكثر من ٢٠ مليون نسمة^(٣٣).

لقد مكنت الثورة النفطية والتي وصلت مردوداتها الى ثلاثين مليار دولار النخبة السياسية الحاكمة الى توسيع الجيش ليضاعف الى ثماني مرات مع تضاعف الاجهزة الامنية الى عشرات المرات من القبض على السلطة وضمن عدم زوالها من سدة الحكم^(٣٤) لكن بذات الوقت لابد من ضمان سير عمليات المؤسسة العسكرية وتحديد دورها.

بسبب ما وصل اليه الدينار العراقي من انهيار عجزت الدولة عن توفير الادوات الاحتياطية والمواد الاولية اضافة الى اهتمام الدولة بالصناعات العسكرية، لذا شهدت فترة التسعينات اسوأ مرحلة اقتصادية للمجتمع العراقي منذ تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١. اذ تسبب ذلك في تسريح اعداد كبيرة من العمال العراقيين سواء اكان في (القطاع العام او الخاص او المختلط) اضافة الى تسريح اعداد من القوات المسلحة، لان الدولة غير قادرة على دفع رواتبهم، لتستفحل البطالة بشكل كبير، ففي فترة ١٩٩٠ - ١٩٩٢، كانت نسبة ٢٤% من السكان ضمن القوى العاملة لتتخفض بشكل هائل في السنوات اللاحقة، مما تسبب بهجرة سكانية كبيرة خارج البلاد، كما تسببت بارتفاع معدلات الجريمة بمختلف انواعها^(٣٥).

انتهى الحكم العسكري عام ٢٠٠٣، مخلفا وراءه مجتمعا محتقنا طائفيًا، وشرائح اجتماعية متعادلة، ومستوى اقتصاديا متدنيا جدا، ونسب البطالة فيه عالية، فضلا عن مؤسسة عسكرية عراقية تثار المجتمع العراقي منها قبل ان تتأثر من نفسها عام ٢٠٠٣.

ثانياً- ثنائية الداخل (السلطة/الحزب)

ان اول الادوار السياسية والمهمة التي اخذت ثورة تموز ١٩٥٨، تعنتي بها وتركز عليها هي العلاقات السياسية الداخلية والخارجية، ولعل العلاقات الخارجية كانت اخف وقعا على قادة الثورة من العلاقات السياسية الداخلية، لان سنوات الخمسينيات شهدت تحولا في قيادة العالم من بريطانيا الى امريكا، كما ان المصالح الغربية تدور حول الاقتصاد وليس السياسة بشكل رئيس، لذا لم يك امام الثورة الا ان تحافظ او تضمن عدم اهتزاز او ارباك لمصالح الغرب في العراق لدعم موقفها او على الاقل عدم مواجهة مشكلات من الخارج، اذ تعاملت مع السياسة الخارجية بطريقتين:

الاولى- لم تعلن الثورة انسحابها من حلف بغداد لضمان عدم تدخل دول الحلف ضد الثورة وبذات الوقت لتشجيعها على الاعتراف بالحكم الجمهوري من جهة، ومن جهة اخرى عدم اثاره الغرب ضد الثورة عسكريا، وخصوصا ان القوات العسكرية الامريكية والبريطانية كانتا قريبتين من العراق.^(٣٦) لقد ترجمت الحكومة تلك الخطوات باقوال رسمية اصدرتها الى الغرب بوساطة بيان اطلقته. اذ اكدت الثورة في بيان رسمي بان قادتها ملتزمون بالعهود الدولية وفقا لميثاق الامم المتحدة، وان الحركة الوطنية التي قام بها الجيش، انما هي حركة داخلية بغرض تخليص العراق من اوضاع الحكم الفاسد.^(٣٧) لكن عدم الانسحاب لم يدم طويلا فبعد اقل من عام اعلنت الثورة انسحابها من حلف بغداد، كما الغت الاتفاقية الخاصة بالقواعد البريطانية.

يعد هذا التصريح ضمانا لعلاقات الثورة الخارجية من جهة، ومن جهة تجنبت عداء ومواجهة عسكرية قد تطيح بالحكومة الجديدة، لكن من المفترض ان تنتظر حكومة الثورة المدة القانونية لانتهاء الحلف عام ١٩٦٠ للخلاص من اية اشكالية تقع فيها مع دول الحلف والغرب، الا ان الضغوط الداخلية (الشعبية والقومية) حالت دون ذلك، فد(القوميون والناصريون والوحدويون) شكلوا جماعة ضغط على الحكومة للانسحاب من الحلف، ولعل الحكومة ارادت ان تضمن الداخل قبل الخارج لانه الاهم والاخطر، كما ان الغاء الاتفاقية الخاصة بالقواعد البريطانية تعد خطوة ذكية من قبل الحكومة، لئلا تعود خطورة استغلال القواعد البريطانية لاسقاط الثورة كما حدث في مايس عام ١٩٤١، هذا من جانب الحكومة باتجاه بريطانيا، اما العكس فهذا الامر غير مبرر من قبل الغرب ولا يوجد مسوغ او ضمان لبقائه، ولعل عدم تدخل

بريطانيا او الولايات المتحدة بوجه ثورة العسكر، كان المراد منه ان تنهي المؤسسة العسكرية نفسها بنفسها وليس كما حاولت مرار بريطانيا انها في الحقبة الملكية، فعدم تدخل الغرب لحماية النظام الملكي اشبه بفخ سياسي وضعت بريطانيا او الولايات المتحدة للعسكر ليؤسسوا دولة قائمة بمؤسسة عسكرية متضمنة احزابا سياسية متصارعة تهلك ذاتها بذاتها، بدلا من وحدات عسكرية منتظمة ومقاتلة، وهذا ماحدث فعلا لتنتهي المؤسسة العسكرية ذاتها وتنتهي عام ٢٠٠٣.

الثانية- ورد في الوثيقة المرقمة- وزارة الخارجية ١٣٤١٩٩/٣٧١/ايس. سي (١٤٥٨٥٤)، برقية سرية وفورية برقم ٨ في ١٦ تموز ١٩٥٨، صادرة من بغداد (مقر الطوارئ) ومعنونة الى وزارة الخارجية البريطانية: (الجيش العراقي يسيطر على الموقف في بغداد بالكامل، وقد فرضت الاحكام العرفية ومنع التجوال اليومي، اما الرعايا البريطانيين وممتلكاتهم فهي في امان، ولازال الجيش يظهر مشاعر الود والمساعدة المحلية لهم ولرعايا الولايات المتحدة، وان هنالك (٢٠٠٠) بريطاني و (١٤٠٠) امريكي وعدد اخرين من الالمان والايطاليين والهولنديين والسويسريين واخرين، واني على اتصال بأكثر عدد منهم حول سلامتهم وامكانية اخلائهم).^(٣٨) يبدو ان سلامة الرعايا الاجانب وعدم التعرض لهم هي رسالة الى القوى الغربية بان المؤسسة العسكرية لا تحمل حقا او مواجهة عسكرية، او اية سياسة معادية تجاه الغرب ومصالحه، وبعد هذا الفعل مؤشر على الاحتفاظ والاستمرار بالعلاقات العراقية الغربية.

١- السياسات الداخلية لحكومة قاسم

اتجهت الحكومة الى السياسة الداخلية بعد قيام الثورة وأفتها من المدنيين والعسكريين. اذ ضمت (البعثيين والناصريين والقوميين المعتدلين والوطنيين الديمقراطيين)، ماعدا اقطاب النظام القديم وعلى الرغم من ان الحزب الشيوعي له صلة وثيقة بقاسم، الا انه لم يك لديه من يمثلته في الحكومة.^(٣٩) كما ان اهم قضية عملت عليها الثورة هو اعتبار مرحلة مابعد الثورة مرحلة انتقالية يقودها العسكر للانتقال الى الحكومة المدنية. اذ تجسدت تلك المرحلة بانشاء مجلس قيادة الثورة ليحقق القيادة الجماعية ويحافظ على مكتسبات الثورة، كما يعهد اليه صلاحيات السلطة التشريعية والتنفيذية، ثم يحل المجلس ويرجع العسكريون الى ثكناتهم، او يعتزلون منصبهم العسكري لمن يرغب بالعمل السياسي، وبذا اصبح المجلس يتسم بالقرار الجماعي.^(٤٠) ان عدم

اشراك الشيوعيين في الحكومة على الرغم من علاقتهم الوثيقة بقاسم، مؤشر على ان حكومة العسكر تزنو نحو وضع سياسة موضوعية في العراق مبنية على الشراكة الوطنية بعيدا عن المحسوبيات.

اما قضية الكرد فهي من القضايا المهمة في نظر قاسم كونهم قومية تمثل شريحة مهمة في المجتمع العراقي، الا ان تمثيلهم في الحكومة كان غير موفق فوزراؤهم لم يحصلوا على وزارات سيادية، ولعل قاسم كان على علم ان الاتجاه القومي سيعارض خطواته في حال اصبحت لهم وزارات سيادية، ولجل ان لا يشق الصف الداخلي اعطاهم تمثيلا شكليا. لذا لم تحقق حكومة العسكر بعد الثورة مطالب الشعب الكوردي الا بشكل شبه تقليدي، فالتشكيل الوزاري جاء باثنين مستقلين فقط من الوزراء احدهما للصحة والاخر للمواصلات، وهذان المنصبان لم يكونا سياديين وهذا الفعل يشبه الى حد بعيد ما قامت به حكومة العسكر في عام ١٩٣٦. ولجل اشعار الكرد بانهم يحملون حرية سياسية في ظل حكومة العسكر. اعطت حكومة قاسم للحزب الديمقراطي الكردستاني اجازة رسمية بفتح مقر لها في بغداد، كما خصصت برنامجا باللغة الكردية في الاذاعة العراقية. يؤشر تأليف الحكومة من اقطاب متنوعة ومتعددة الى وجود سلطة ذات طابع ديمقراطي، لكن بذات الوقت يؤشر اشتراك العسكريين في السلطة الى خرق دستوري واضح، لان العسكريين مجالهم ليس في السلطة، وهذا الامر ينذر بخروج المؤسسة العسكرية عن مهامها ومهنتها مما سيعطيها فرصة سانحة للتدخل بالشأن السياسي، وربما تعود للانقضاض على السلطة مرة اخرى.

كما ان القضية الاخرى والمهمة ان الثورة قامت بالغاء الدستور القديم واستبداله بدستور مؤقت وهو مؤشر على ان الدستور الجديد، وربما الدائم يحتوي ويحمل مبادئ ذات طابع اجتماعي/ سياسي ايجابي. لكون ان صدور الدستور المؤقت كان ينطوي على مبادئ تحمل تطلعات المجتمع، كما يعد الاطار العام لدستور جديد ودائم في البلاد، الا ان ذلك كان يعتمد على انتهاء المرحلة الانتقالية لحكومة العسكر، لكن مما يتضح ان الحكومة لم يك في حساباتها انتهاء المرحلة الانتقالية، لذا لا المرحلة الانتقالية انتهت، ولا الدستور الدائم صدر وبقي الدستور المؤقت معمولا به حتى نهاية حكم قاسم.^(٤١) لكن تلك الاهمية في الثورة اذا ما قيست بالقانون

الملكي الاساس، فهي لا تعد لها اية اهمية لان القانون الملكي الاساس جاء وفق مجلس تأسيسي منتخب، والدستور المؤقت جاء بناءً على سلطة متفرد بالقرار من دون مشاركة. يبدو ان الثورة لم يك في حساباتها ان تنفرد قياداتها او قائدها بالسلطة وهذا التصرف يعد الاخر من نوعه بعدم محاربة جهة في الداخل، وما يؤشر لذلك انها اشركت اقطاب الثورة كما اشركت القوى والاحزاب السياسية، لكن تلك الاقطاب كانت تحمل ايدولوجيا غير متفق عليها، فكل قطب اراد تطبيق رؤيته على ارض الواقع، فالوطنيون والديمقراطيون كان هدفهم العراق لتوحيد الصف الداخلي لذا قاموا باشتراك (البعثيين والناصريين والقوميين) في الحكومة، اما غيرهم فذهب الى ابعد من ذلك، اذ ارادوا الانضمام الى الوحدة العربية لتحقيق طموحاتهم، وما ان وجدت تلك القوى ثغرة في التماسك السياسي حتى بدأت بالانفصال. اذ قامت حكومة قاسم بدعم الشيوعيين وتشجيعهم وتفضيلهم على بقية القوى، وتقريبهم منه دليل على افضليتهم، وبذا اعدّ القوميون والبعثيون ان هذا التصرف هو خيانة للثورة وان الافعال والتضحيات التي قدموها لم يتم تمييزها وتقديرها، كما ان هذا التصرف يعد البذرة الاولى لشق الصف الوطني في العراق مما مهد لضطرابات سياسية متواصلة.^(٤٢) ومما زاد تعقيدا للمسألة سياسات قاسم مع مالكي الاراضي وشيوخ القبائل ومنها المناطق الغربية والتي انتهجها لسلب سطوتهم لتشكل عاملا اخر لمناهضة الحكومة، اذ وجد هؤلاء ان الفرصة قد حانت للخلاص من حكم قاسم لاسترجاع حقوقهم المسلوبة.^(٤٣)

٢- اقضاء وتصفية الخصوم العسكريين

ان اول اقضاء واضح وصريح من قبل قاسم حدث عندما اقدم على اعفاء مساعده الابرز في الثورة العقيد عبد السلام عارف من مهامه ومنصبه، وبما ان عارف يمثل الخط القومي (البعثي) فيعني ان اهم واكبر قطب في السلطة السياسية، اضافة الى كون اغلب مناصريه العسكريين تمت ازاحتهم من السلطة، ولازمه ظهور نتوء كبير في قلب السلطة السياسية مما سيمهد لخلاف عميق يفضي بانهاء الجمهورية الاولى. اذ ورد في رقم الوثيقة- وزارة الخارجية ١٣٣٠٦٩/٣٧١ برقية مكتوبة ذات اسبقية برقم ١٦٣٠ في ١ تشرين الاول ١٩٥٨، صادرة من بغداد ومعنونة الى وزارة الخارجية، برقيتي السابقة/ تغييرات في الحكومة العراقية: لقد تم اعفاء احد ابطال الثورة والمسؤول عن الخطة العسكرية للانقلاب وهو العقيد عارف، وحتما ان هذا

الاعفاء سيقفل من مكانته وبزيج عن قاسم التحدي الفعال، لكون العقيد عارف هو المدافع الأكبر لاتخاذ خطوات تجاه الوحدة مع الجمهورية العربية والمحرض الرئيس للكره ضد الاجانب، ويبدو ان هذا هو سر الخلاف بين الرجلين، فعارف كان متنفذا فهو من يصدر الاوامر للوحدات العسكرية ويسيطر على توجه الاذاعة العراقية، الا ان عارف ومن معه لم يأتمروا بأمره واحبطوا هدف قاسم، وهذا الامر لم ولن يرتضيه قاسم، لأنه كان يعتقد ان العراق بحاجة الى وحدة داخلية قبل ان ينطلق الى وحدة خارجية، وهذا الخلاف بين الرجل زاد من نموه من خلال معارضة اعضاء مجلس الوزراء له حتى من الرتب الصغيرة، وزاد في اختفائه اكثر من المسرح السياسي عندما رحبت به الطبقات التي ترتبط بالنظام السابق لكونهم يرونه متعصبا اعمى.^(٤٤)

يعود الخلاف بين الوطنيين والقوميين ومن والاهم الى حقبة زمنية في النظام الملكي، اذ يعد امتدادا للخلاف المسيطر على المؤسسة العسكرية ونخبها القيادية، لذا فان تغيير النظام غير كافٍ بعدم تدخل المؤسسة العسكرية بالشأن السياسي ما لم يتم تحييدها عن الصراع، وبما ان الاتجاه القومي يمثل الاتجاه الأكبر في العراق انحسر دور المؤسسة العسكرية وقواها (الاتجاه الوطني). لذا لم يك امام قاسم ليسيتر على الشارع الا ان يفسح المجال للشيوخيين، اذ تم تجميد قوى الامن والشرطة التي كانت تستخدم للقضاء على احداث الشعب، كما قدم الكثير منهم للمحاكمة بتهمة القيام بأعمال قمعية ضد الشعب، فلم يكن بمقدور اي ضابط شرطة او جيش ان يقوم باي شيء يسير لاستعادة النظام في الشارع، لان ذلك يثير ضده الانتقاد والخطر مما ادى الى انخفاض معنويات الجيش بدرجة كبيرة حتى اصبح اكثر الجنود وضباط الصف والضباط شيوعيين، والبعض الاخر اصبح شيوعيا بالإكراه فضلا عن وجود الانتهازيين.^(٤٥) ويشير هذا السماح للشيوخيين باتخاذ تدابير امنية وعسكرية الى انتهاء دور المؤسسات في الدولة وتعطيلها، بل واستبدالها ليؤشر هذا الفعل الى ان حكومة العسكر عازمة على مسك زمام السلطة من دون مشاركة الاخرين، اضافة الى عدم التفاهم مع اي طرف يحاول مواجهة السلطة، وبهذا برز احتدام الصراع بين الشيوعيين والقوميين.

لقد اقدمت سلطة العسكر من جانبها على تصفية خصومها القريبين منها. فقد ورد في رقم الوثيقة - وزارة الخارجية ١٤٠٩٠٧/٣٧١، ١٠١١٢/٤/٥٩، الرقم ٢٢ مكتوم/ محاكمة العقيد عبد السلام محمد عارف: لقد جرت سرا محاكمة نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية العقيد عبد

السلام عارف امام المحكمة العسكرية العليا ابتداءً من ٢٧ كانون الاول ولغاية الاول من كانون الثاني ١٩٥٩، بتوجيه تهمتين له: الاولى- اشتراكه بتنظيم عسكري لإسقاط النظام ليلة ٥/٤ تشرين الثاني ١٩٥٩، والثانية- محاولة اغتيال رئيس الوزراء بسحب مسدس عليه اثناء مقابلته بمكتبه في الاول من تشرين الاول، الا ان التهمة لم تثبت عليه مع وجود صلاحية لرئيس الوزراء بالتخفيف عن حكمه او الرأفة به، تلك الصلاحية استغلها قاسم ليساوم بها عارف بمغادرة البلاد.^(٤٦) تحتوي هذه الوثيقة على مؤشرات عديدة وهي كالآتي:

- أ- فتح باب المحاكمات السرية.
- ب- استخدام المؤسسة العسكرية لاسقاط النظام.
- ت- السعي نحو الانفرد بالسلطة ومن كلا الطرفين.
- ث- انشقاق في صفوف الشعب بدا واضحا للعيان.
- ج- الابتزاز والمساومات امور غير مشروعة بدت بالنشاط من داخل الثورة ومن ابرز مؤسسيها.
- ح- تصفية ابرز خصوم الداخل مما سيفتح الباب امام تصفيات اخرى يقع قاسم اولى ضحاياها.

٣- اجراءات لتثبيت الحكم العسكري

لقد اعتمد قاسم على التناقضات بين الكتلتين (الشيوعية والقومية) ولكي يعزز وجوده عمل على ضربهما ببعضهما، لذا رأى أن من مصلحته ان يمد الجسور مع التيار القومي الوحدوي، لكن لم يدرك قاسم ان العداة السياسي وصل الى نقطة اللاعودة، لذا قام بالافراج عن المعتقلين السياسيين وخاصة الوحدويين ومنهم اعضاء في حزب البعث، كما اطلق سراح الذين نظموا اغتياله بالاضاف الى تخفيف الاجراءات القمعية التي اتخذت ضدهم مع السماح لهم باصدار بعض الصحف.^(٤٧) وبذا اصبحت فرديته كحاكم عسكري مطلقة ومن دون رادع.

ان الاسلوب او الطريقة الفردية التي اتبعها في حكم عهده الاخير مع ما رافقه من اسلوب ميكافيللي في امور امن الدولة، والذي يقوم على استخدام الاضداد.^(٤٨) فسحت له المجال ليتعهد امام مراسل جريدة لوموند الفرنسية يوم الخامس من شباط عام ١٩٦٣، بتشكيل لجنة في نهاية

شباط تكلف باعداد مشروع دستور دائم وقانون انتخابات جديد يعتمد فيها على دساتير اجنبية وعربية وان يشهد عام ١٩٦٣ عام ولادة الجمعية الوطنية العراقية لتمثيل المكونات الاجتماعية التي تتعرض للتمييز، وكان هدفه منح الثورة بعدا اجتماعيا/سياسيا ديمقراطيا وفق رؤية توفيقية وواقعية، الا ان تلك الخطوة جاءت متأخرة، اذ باغته حزب البعث بعد ايام بانقلاب اطاح به وسبب تاخره كان اعتماده على آليات وادوات السلطة التقليدية في تحقيق الاهداف الوطنية مما اخر التحول نحو الحكم المدني، كما ان تدخل المؤسسة العسكرية بشكل مباشر في الدولة في ثورة ١٤ تموز ترك ارثا سياسيا مفعما بالتعارضات حكم وتحكم بالمسرح السياسي حتى عام ٢٠٠٣، اذ افرز تمويها في اشكالية العلاقة الملتبسة اصلا بين الدولة والسلطة في العراق مما ادى الى اضعاف السلطة الدستورية والتهام مؤسسات الدولة المدنية والتمهيد لنمو مؤسسة عسكرية نموا هجيناً.

يتضح من تصريح قاسم ان حكومته ادركت الخطأ الجسيم الذي ارتكبته عندما انفردت بكل شيء، لكن ما لم تدرکه هو ان الوقت قد مضى وبانت العودة الى الوراء محالة، لان العودة تعني ان الاطراف السياسية ستعود الى حيث مطالبيها وستتجدد المشكلة مرة اخرى، كما ان سعي حكومة العسكر الى لم شمل الاطراف ليس سوى محاولة بائسة، او على الاقل تعد مناورة مع اطراف المعارضة لبقائه بالسلطة الى اطول فترة ممكنة.

٤- الاتجاهات السياسية في الجمهورية البعثية

ان انتهاء الخط الوطني والذي تمثل او توج بالزعيم عبد الكريم قاسم افضى الى ان تتمحور العقول السياسية حتى عام ١٩٦٨ في ثلاثة اتجاهات رئيسية. وهي كالاتي: (٤٩)

الاتجاه الاول- القومي، وفيه شقان:

١- القوميون العرب وهؤلاء يتمحرون حول ثلاثة خطوط:

أ- الناصريون.

ب- البعثيون.

ت- الاقليميون.

٢- الحركة الكردية والحركة التركمانية.

الاتجاه الثاني - الماركسي والمتمثل بالحزب الشيوعي.

الاتجاه الثالث - الاسلامي ويتمحور في ثلاثة خطوط:

١- حركة الاخوان المسلمين.

٢- حزب التحرير الاسلامي.

٣- حزب الدعوة الاسلامية.

٥- السيطرة العسكرية للبعثيين

بعد ان نجح انقلاب البعثيين بقيادة عبد السلام كان عليه ان لا يكرر تجربة عبد الكريم قاسم ويترك زمام امور المؤسسة العسكرية، كما تركها قاسم بيد ضباط وقيادات معارضة له، ولعله ايقن ان المؤسسة العسكرية هي السلاح الوحيد للسيطرة على الدولة، فقد فهم حزب البعث اللعبة تماما، اذ اتجه للسيطرة على المؤسسة العسكرية قبل كل شيء ليجعل منها القائد الرسمي للدولة ومؤسساتها، ومع ذلك سيظهر ان حزب البعث لم يستطع نشر ايدولوجيته داخل المؤسسة العسكرية ابتداءً لانه قائم على مرتكزين اساسيين، او مكون من جناحين: الاول- الجناح العسكري، والآخر- الجناح المدني، لكن على الرغم من ذلك فان ابقاء المراكز العسكرية الحساسة بيد غير البعثيين امر مقلق لهم. لذا تحرك حزب البعث للسيطرة على المفاصل التي قد تزحزح مكانتهم واتجه ليسيطر على قمة البنية العسكرية، اذ جعل (منصب وزير الدفاع) بيد البعثي صالح مهدي عماد ونفذ ليمسك بكل ما امكن من الفرق المدرعة بالإضافة الى السيطرة على كتيبة الدبابات الرابعة التي نفذت الانقلاب وسيطر كذلك على كتيبة الدبابات الاولى والثالثة بقيادة المقدم البعثي حسن مصطفى النقيب والرئيس الركن البعثي محمد المهدي وقادة الفرقة الرابعة العقيد البعثي عبد الكريم مصطفى نصرت، فالبعثيون المشاركون في انقلاب ٨ شباط كانوا اكثر من (٥٠٠٠) رجل، لكن عددهم وصل في ايار من العام نفسه الى (٢١٠٠٠) وفي اب وصل الى (٩٤٠٠٠) الف.^(٥٠) انعكست تلك السيطرة على المؤسسة العسكرية على ذات المؤسسة، اذ قامت بتصفية الخصوم، كما قامت بحماية السلطة، بل مكنتها من حيازة مقاعد في السلطة بعدد ستة عشر مقعدا للبعثيين من اصل ثمانية عشر.^(٥١)

٦- السلطة الرسمية للمؤسسة العسكرية

ان اول انفراد علني لاستلام السلطة من قبل المؤسسة العسكرية في العهد الجمهوري كان بعد الانقلاب الذي اقدم عليه عبد السلام عارف ضد البعثيين. اذ اعلن عارف ان المؤسسة العسكرية هي من تقود السلطة في العراق، وبذا كان اول اقدم للمؤسسة العسكرية ان اقصد جميع الاحزاب السياسية، واعلنت عن قيام (الاتحاد الاشتراكي العربي) كحزب وحيد في العراق، وقد ضم هذا الاتحاد اربعة احزاب سياسية بعد انحلالها: (حركة القوميين العرب، الحزب العربي الاشتراكي، حركة الوجدويين الاشتراكيين، والوجدويون الاشتراكيون الديمقراطيون).^(٥٢) وبهذا الاتحاد بدا واضحا ان المؤسسة العسكرية بانتت على طريق تأسيس وتعزيز الحكم القرابي والعائدي في العراق.

بعد الاحداث التي قام بها عبد السلام عارف ضد البعثيين من قوميين ووجدويين عام ١٩٦٣، قامت المؤسسة العسكرية بتطوير وحداتها الخاصة من الجيش بشدة وقوة عالية، والغرض من ذلك التطوير لحماية سلطة عارف من اية ردة فعل او اية مؤامرة يمكن ان يقوم بها البعثيون المعارضون له. اذ اصبح لواء المشاة العشرون قوة عسكرية اطلق عليها اسم (الحرس الجمهوري): وهي قوة عسكرية متكاملة اصبحت خاصة بالنخبة الحاكمة وجعلت اداة لحمايته وحماية سلطته، وهذا الاسم هو الاسم الاول الذي اطلقه عبد السلام عارف، وليس كما يدعيه صدام حسين بانه هو من اطلقه.^(٥٣) لقد طورت المؤسسة العسكرية وحداتها عن طريق حشد ابناء قبيلة قائد السلطة اليها نظرا لارتباطهم بالسلطة قرابيا وتفاديا لاية محاولة انقلابية وقد تحدث تعزيزا لضمان بقاء السلطة مدة اطول.^(٥٤) وهذا الامر يؤشر الى تعسكر السلطة بالكامل ليصبح القرار السياسي قرارا عسكريا خالصا، كما يؤشر الى تأسيس الحكم القرابي العسكري. وبهذا انتهى الحكم العسكري العارفي بعزل كافة الفئات القومية والتي بلغت (٢٨) تنظيما.^(٥٥)

٧- من سلطة القرابة الى السلطة الطائفية

لقد انعكس ضياع السلطة من البعثيين على ضرورة خلق تجانس عنصري/مذهبي متطرف ليعكس ذلك التطرف ارتباكا في الوضع السياسي القائم. اذ تمركزت عملية تعميم الاعضاء السنة بالحزب للحصول على حماية من ضباط الجيش مما انعكس بعد عام ١٩٦٨ لتشكل القوة

الاساس لحماية السلطة والتحكم بمعظم اجهزة الحكم، لذا بقيت الحكومة حتى عام ١٩٧٧ حكرًا على السنة لدرجة ان الشيعة لم يلعبوا اي دور جوهري في الحكم ولا في وضع الدستور المؤقت عام ١٩٧٠، اي طيلة عشر سنوات لم يستطيعوا ان يشتركوا في اي قرار سياسي.^(٥٦) وبهذا بنت سلطة البكر سياسة الدولة على المعيار الطائفي لشغل المناصب المهمة في الدولة، ومع ذلك وضعت مسيحيين وشيعة بالاسم في مناصب مهمة، لكن من دون سلطة فعلية.^(٥٧)

يعود سبب الاعتماد على المعيار الطائفي الى الصراع العثماني الفارسي الذي ترك ارثًا للمؤسسة العسكرية. اذ لم يقبل ان يكون للشيعة اي دور قيادي في الجيش، لذا بقيت العقيد الطائفية راسخة في الكلية العسكرية على مستوى رتب الضباط، اذ مارست الكلية العسكرية وجميع الكليات التابعة للمؤسسة العسكرية سياسة التمييز الطائفي تجاه الطلاب الشيعة، وكان يبدو التحيز الطائفي الواضح في القبول من عدمه، ولهذا اتسمت هيئة ضباط الجيش بتمثيل فئة واحدة من المجتمع العراقي (السنة)، ويظهر ذلك جليا من خلال اسماء الدورات التي تخرجت منذ عام ١٩٣٢ حتى عام ١٩٤٦ والتي كانت تنشرها جريدة الوقائع العراقية حتى بات عدم تقديم الطلاب الشيعة للانتساب معروفا بانهم سيرفضون من قبل المؤسسة العسكرية.^(٥٨) وتمثل التمييز الطائفي بأبرز صورة له عندما اصدرت الملكية قانون الجنسية العراقية وتعديلاته فقد حرمت العديد من العوائل الشيعية من اكتساب الجنسية بحجة التبعية الايرانية.^(٥٩) وما يؤشر لذلك، حرمانه من الوصول الى مناصب سيادية في الدولة العراقية، لذا امتازت المؤسسة العسكرية. في الحقبة الملكية بان غالبية من يحتل القيادة والمناصب الوزارية هم من أبناء الطائفة السنية، ولم يكن الشيعي ليصل إلى مرتبة عليا حتى يحال على التقاعد أو يحجم دوره واستمر هذا الحال حتى نهاية الملكية.

٨- اصلاحات عسكرية- سياسية

عملت حكومة العسكر بقيادة عبد الرحمن عارف على انهاء الارهاب البوليسي، وفسح المجال للقوى السياسية بمزاولة اعمالها، لذا شهد حكم عارف تطورا في السياسة الانفتاحية اذا ما قورنت بزمان اخيه عارف ومن هنا تحديدا ولد انقلاب ١٩٦٨.^(٦٠) والانقلاب يعد نتيجة حتمية لذلك الانفتاح النسبي لان السلطة ليست شرعية، كما ان الجناح العسكري للبعث مطلوب للنأر

من شقيقه الجناح المدني، ولعل حكومة عارف متيقنة من ذلك لذا ارادت ان تتجنب ذلك الانقلاب باقدامها على اصلاحات سياسية احترازية.

حاولت حكومة عبد الرحمن عارف عام ١٩٦٦ ان تضع حدا لظاهرة الانقلابات العسكرية، ولم يك امامها سوى الانتقال السريع الى الوضع الدستوري لتحقيق الديمقراطية القائمة على وجود التنظيمات السياسية والانتخابات الحرة لتاتي حكومة ممثلة عن الشعب، لذا شرعت حكومة ناجي طالب مسودة لقانون الانتخابات عام ١٩٦٧ تضمنت معظم نصوصها قوانين معمول بها في الانظمة العربية، ومن اهم مبادئها ضمان حق الانتخاب والترشيح للذكور والانات على السواء على ان يكون التصويت للذكور اجباريا، كما منحت مسودة المشروع رئيس الجمهورية حق تعيين ١٠% من النواب.^(١١) تعد المحاولة ادراك حكومة عبد الرحمن ان البلد قائم وسيستمر بالانقلابات، وان العلاج الوحيد اقامة نظام ديمقراطي، كما تعد هذه الخطوة الاولى من نوعها منذ ثورة ١٤ تموز باعتبارها تنحو نحو فصل السلطات وبناء دولة ذات مؤسسات ومنح المرأة حق الترشيح وتوسيع الدائرة الانتخابية، وبذا فهي خطوة متقدمة مقارنة بما فعلته حكومة عبد السلام، الا انها تحمل في طياتها الاتي:

أ- القانون لم يكن مبنيا على اسس عراقية وانما كان يتضمن مبادئ عربية في حين ان العراق لديه فئات واقلية متعددة وكثيرة، وبذا لم يؤمن عودة الوضع الداخلي الى حالته الطبيعية.

ب- الاختلاف من هذا النوع يسمح لحكومة العسكر بالاستمرار في الحكم، وبهذا يكون للحكومة دور وسيطرة اكثر على الدولة.

ت- ان اجبار الشعب على الانتخابات من فئة الذكور يحمل الكثير من سلب الحرية الفردية، كما يضع الخط الفاصل للنوعية بين الذكور والانات.

ث- ان منح رئيس الجمهورية حق تعيين نواب بنسبة ١٠%، يعني ان السلطة مسيطرة على البرلمان مسبقا.

ج- يحمل القانون بلوازمه مصادرة مسبقة لحقوق الشعب واطهار السلطة بمظهر الديمقراطية من دون حقيقة تتضمن ذلك.

٩- انقلاب عسكري ايدولوجي

لقد سعى ضباط الجيش (حزب البعث) الى الامساك بالسلطة في الوقت الذي بقيت فيه القوى السياسية ضعيفة جدا وبعيدة تماما عن توليها. فالاكراد لاقليتهم والضغوط والحروب التي مورست ضدهم ابتقتهم في وضع ضعيف جدا، في حين ان القوى السياسية الشيعية كانت تنتظر الى تولي السلطة بنظر يشوبها بعد المنال، كما ان السنة الاسلاميين محجم دورهم تماما، اما الشيوعيون فقد شغلهم انقساماتهم الداخلية، لذا كان الطريق امام العسكريين البعثيين معبدا لتولي السلطة وبسيط جدا ولا يحتاج الا الى تكتيك بسيط ومدبر.^(٦٢)

لقد اصدر ميشيل عفلق بيانا الى قيادات حزب البعث تضمن منهاج خاصا بخصوص الجيش ومنعه من التدخل بالشأن السياسي، ولم يقصد بالمنع وضع حاجز بين الجيش والعمل السياسي، بل يجب ان تكون له صلة بالحزب لكي يتم منعه بالتدخل في شؤون السلطة، ولكي يصح مساره لابد من منع العسكريين من الجمع بين العسكرية والمهمة القيادية في الحزب او الحكم، فعندما يتم انتخاب احد الرفاق العسكريين لقيادة الحزب فلا يحق له البقاء في المهنة العسكرية لكي يصبح قائدا شعبيا لانه لا يوجد في العالم حزب ثوري حقيقي قياداته عسكرية، فوجود عسكريين في القيادة يعني ان القوة الحقيقية هي في الجيش وليس في الشعب وفي القطاعات العسكرية وليس في قيادة الحزب، وبذا يكون الجيش صلته الاولى والاخيرة بالحزب، وهذا هو مفهوم الحزب لوظيفة الجيش كما هذا هو المعنى لابعاد الجيش عن السياسة، وبهذه الطريقة نمنع الصدمات بين رفاقنا العسكريين ونضع الحزب فوق الجميع فاللجنة العسكرية سابقا قامت بتصفية اعضاء الحزب لانها كانت هي الاولى، وبهذا يتم انقاذ الحزب ونجعل من الجيش عنصرا ثانيا ليصبح قوة ضاربة بيد الحزب لحماية الوطن.^(٦٣) من هنا بدأ حزب البعث برسم ايدولوجيا جديدة وتبدو ظاهرا انها ايدولوجيا تخص حزب البعث بشقيه، الا ان الحقيقة كانت تخص جناحه المدني فقط، كما يعد هذا البيان خطة لما بعد السيطرة على السلطة وانهاء اي انقلاب عسكرية بعد توليهم قيادة الدولة، لذا فان هذا البيان الذي اصدرته القيادة في الجناح المدني لحزب البعث، الاساس الذي تمكن الحزب فيه من الثبات للابد، كما يؤشر هذا البيان الى الاتي:

- أ- القيادة في حزب البعث تكون لجناحه المدني.
- ب- وضع المؤسسة العسكرية تحت امرة الحزب (الجناح المدني).
- ت- ادلجة المؤسسة العسكرية.
- ث- دنو مرتبتها دون الحزب.
- ج- تقييد دور الجناح العسكري في الحزب.
- ح- اعطاء الضوء الاخضر لقيادات الحزب باغتيال عبد السلام عارف.
- خ- تبييض صورة الجيش والحزب بوجه الخصوم وارسال لرسالة لعبد الرحمن عارف بان الجناح المدني همه الاول والاخير الحزب وليس السلطة.

١٠- اسباب التدخل العسكري في النصف الثاني من القرن العشرين: (٦٤)

أ- تعد المؤسسة العسكرية في الشرق الاوسط اكبر حجما واكثر تكلفة في آن واحد مقارنة بنظيراتها في العالم الثالث ولاسيما العالم العربي ومن ضمنها العراق، فبلدان الشرق الاوسط من اكثر البلدان استيرادا للسلاح وفي الواقع هنالك خمسة بلدان عربية من بين اكبر (٢١) مستوردا للسلاح في العالم الثالث يقع العراق في اولها بنسبة ٢١.١%، من اجمالي استيرادات العالم الثالث، هذا الاستيراد وسع من حجم وكلفة المؤسسة العسكرية في العراق، مما عكس تنامي الدور السياسي لها، وبما ان هذا الدور في مراحلها الاولى والمبكرة اتخذ شكل الانقلابات والحكومات العسكرية وشبه العسكرية بسبب التدخلات المباشرة حتى اواخر الستينيات من القرن الماضي.

ب- ان النظام التقليدي في العالم العربي مفكك بنيويا مما يخلف فجوات سياسية نظرا لوجود ضعف في الحكم، ولا يمكن ردم تلك الفجوات الا بالبيروقراطية والمتمثلة بالجناح العسكري تحديدا، لذا تجد ان الجيوش التي اعادت بنيتها القوى الاستعمارية مثلت البنية الابرز للدولة، فضلا عن ان الدول النامية عندما تحصل على الاستقلال تشرع بتوسيع جيوشها من خلال نظام الخدمة العسكرية الاجبارية ومنها العراق عام ١٩٣٢.

ت- ان الدول النامية الساعية الى الحدائة يتكون عسكرها من المؤهلين لتولي المناصب القيادية لانهم من قطاعات متعلمة ومنظمة ومتوجهة تكنولوجيا، هذه الحقيقة جعلت من العسكر شريحة بالغة الاهمية ضمن الطبقة الوسطى الجديدة، وقد برروا تدخلهم بأسباب قومية لمحاربة الاستعمار، او الحاجة للوحدة الوطنية، او الحاجة الى النظام والضبط والتنظيم، او الحاجة الى الاصلاح الاجتماعي.

ث- وللحفاظ على مستقبل السلطة اتبعت النخب السياسية في العراق منذ اواخر الستينيات سياسة بناء جيوش عقائدية من اجل وضع حد لأي انقلابات عسكرية اخرى من خلال تسييس الجيش وجعله مناصرا مطلقا للحزب الحاكم.

١١- المؤسسة العسكرية من الطائفة الى العقيدة

لقد اعادت المؤسسة العسكرية بناء السلطة على اساس طائفي عقائدي، لتمهد للعسكر السيطرة التامة والنهائية، كما تهدف الى انهاء دور الدولة لتحل محلها وتشرع بنظام سياسي متفرد عرف بالنظام الشمولي، وقد حدد كل من فردريك وبريزنسكي خصائص النظام الشمولي. وهي كالاتي: (٦٥)

أ- يمتلك عقيدة رسمية حكومية: اي ان هنالك عقيدة شاملة وعامة تطبق في كل برنامج تعبوي او تنموي لكل فرد يؤيد ويساند النظرية الشمولية الحكومية.

ب- جذب جماهيري واحد متفرد في السلطة يقوم عليه شخص واحد.

ت- نظام ضبطي امني مرهب يقوم بمراقبة معارضي النظام بكافة اصنافهم.

ث- امتلاك جهاز دعائي فعال لبث الاشاعات كما يقوم بالتجسس على اتصالات الناس ويسيطر على كافة وسائل الاعلام.

ج- السيطرة على المؤسسة العسكرية لكي لا تستخدم ضد الحكومة.

ح- السيطرة على المناشط الاقتصادية.

لقد اظهرت تجربة الحكم العسكري في العراق كما في دول اخرى، لتكشف وتثبت ان الجيش اذا ما تدخل في السياسة فلا يدوم الى امد طويل، واذا ما تدخل في تولي السلطة يصبح من العسير تنحيه عنها، وان افضل تجربة لذلك تدخله عام ١٩٣٦ اذ استمر بتبديل الحكومات المدنية حتى اصطدم بالجيش البريطاني عام ١٩٤١، ليرغم على تسليم السلطة للمدنيين.^(٦٦) ومن ثم توالى تلك السلطات العسكرية في العراق حتى واجهت اكبر دولة عسكرية في العالم (الولايات المتحدة) عام ٢٠٠٣، لتنتهي المؤسسة العسكرية العراقية كعدد وعدة عسكرية، وحل جميع القطاعات الاخرى المتبقية بقرار امريكي اصدره القائد المدني في العراق بول بريمر.

الخاتمة

خلص البحث الى ان المؤسسة العسكرية العراقية منذ العام ١٩٥٨، تمثلت بمرحلة من القوة في قبال المجتمع، كونها مسكت بزمام السلطة، اذ تحول المجتمع من مجتمع زراعي في الغالب نظامه اقطاعيا عشائريا، الى نظام اقترب بشكل كبير من عالم الصناعة لا تمتلك العشائر فيه قطع وافرة من السلاح تفوق ما تمتلكه المؤسسة العسكرية، لنستنتج من ذلك اختلال المعادلة بين المؤسسة العسكرية والمجتمع والمؤسسة العسكرية والدولة من جهة اخرى، اذ لم تتمكن من القيام بالادوار والمسؤوليات الموكلة اليها استنادا للقانون، واستمر ذلك الامر من عام ١٩٥٨ حتى العام ٢٠٠٣، لكن وعلى الرغم من العقبات التي واجهتها المؤسسة العسكرية العراقية في قبال الدولة الا انها تمكنت فيما بعد من السيطرة على الدولة بالكامل، بل وتحويل المؤسسة العسكرية نهاية عقد السبعينات والثمانينات والتسعينات الى سيطرة حزب البعث على المؤسسة العسكرية والتحكم، اذ قامت في مرحلتها الاولى (عقد الستينات) الى مواجهة عارمة مع احزاب السلطة والاحزاب الموالية والمعارضة من جهة اخرى حتى ادى الامر الى استخدام الجيش ضد الاحزاب وقمعها بل الى الانقلاب على حزب البعث والقومي بشكل خاص، فضلا عن انقلابات اخرى اطاحة بحكومة عبد السلام ليسيتر البعثيون على السلطة بالكامل والانتقال من فكرة السيطرة للحزب الى العقيدة والعائلة لتنتهي بالفردية التي تمثلت بشخصية صدم حسين والانتهاء عام ٢٠٠٣.

ولعل الاحداث التي تسارعت بشكل كبير على مدار وجود الجمهورية كانت بسبب ان المؤسسة العسكرية بالمجمل مثلت (الاستقواء والتحكم)، اذ مهد اكتشاف النفط وتراكم عوائده نقطة تحول في الدولة العراقية بشكل عام والمؤسسة العسكرية على نحو خاص، اذ زاد العديد والعدة وتراكت مهنية المؤسسة تدريبا وتجهيزا، واخذت شيئا فشيئا تستغني عن المجتمع، وتمكنت من قسره والتحكم به حتى قبضت على زمام السلطة في العهد الجمهوري، واستمر في ذلك حتى العام ٢٠٠٣، نستنتج من ذلك اختلال العلاقة لكن هذه المرة للمؤسسة العسكرية قبال المجتمع ورواسبها، وتطورات سلبية ازاءها الا انها تمكنت من تحقيق ادوارها، بل القفز عليها لحماية السلطة، اي تحولت من مؤسسة لحماية الدولة وخدمة المواطن الى مؤسسة لحماية السلطة.

الهوامش

- ^١ - ليث عبد الحسين الزبيدي، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، ط٢، بغداد، وزارة الثقافة والاعلام، ١٩٨١، ص ٣٥، ٣٢٨.
- ^٢ - السفارة البريطانية، العراق في الوثائق البريطانية ١٩٥٨-١٩٥٩-١ آب- ٢٧ كانون الاول ١٩٥٨، ج٢، ترجمة خليل ابراهيم حسين، بغداد، بيت الحكمة، ٢٠٠٠، ص ٥٥.
- ^٣ - نوار سعد محمود الملا، العراق بين العهدين: الملكي والجمهوري ١٩٢٠-٢٠٠٣- دراسة مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية الاداب والعلوم، جامعة الشرق الاوسط، ٢٠١٠، ص ٣٧-٣٨.
- ^٤ - محمد سعيد الطريحي (جمع وتدقيق)، الملكية العراقية ١٩٢١-١٩٥٨، مجلة الموسم، القسم الاول، الجزء ١٠١، موسوعة فصلية تعنى بالاثار والتراث، السنة السادسة والعشرون، هولندا، اكااديمية الكوفة، ٢٠١٣، ص ٥٠٤.
- ^٥ - السفارة البريطانية، العراق في الوثائق البريطانية ١٩٥٨-١٩٥٩-١ آب- ٢٧ كانون الاول ١٩٥٨، ج٢، ترجمة خليل ابراهيم حسين، بغداد، بيت الحكمة، ٢٠٠٠، ص ١٠٤.
- ^٦ - همفري تريفليان، سام فول، العراق في مذكرات دبلوماسيين بريطانيين، ترجمة خليل ابراهيم حسين، بغداد، بيت الحكمة، ٢٠٠٣، ص ٢٧.
- ^٧ - أ.د. مجيد خدوري، العراق الجمهوري، قم، انتشارات الشريف الرضي، ١٩٩٦، ص ٩٧.
- ^٨ - حيدر زكي عبد الكريم الكردي، الجمهورية العراقية الاولى ١٩٥٨-١٩٦٣- دراسة تاريخية، دمشق، دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، ٢٠١١، ص ٧٩.

- ^٩ - العميد. خليل ابراهيم حسين، الانحراف- خلفيات ووثائق- الذاكرة التاريخية لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨- النص الكامل لوقائع الندوة التي نشرت على حلقات في آفاق عربية، بغداد، دار لشؤون الثقافة العامة، ١٩٨٧، ص ١٧٧.
- ^{١٠} - حسن عودة أبو الهيل، أسس قيام الطبقة الوسطى في العراق، أطروحة دكتوراه غير منشورة، فرع الفكر السياسي، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٤، ص ١١٧.
- ^{١١} - حسن عودة أبو الهيل، أسس قيام الطبقة الوسطى في العراق، أطروحة دكتوراه غير منشورة، فرع الفكر السياسي، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٤، ص ١٢٥-١٣١.
- ^{١٢} - همفري تريفلان، سام فول، العراق في مذكرات دبلوماسيين بريطانيين، ترجمة خليل ابراهيم حسين، بغداد، بيت الحكمة، ٢٠٠٣، ص ١٨-٢٢.
- ^{١٣} - كامل الجادرجي، من ارورق كامل الجادرجي، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، ١٩٧١، ص ١٧١-١٩٣.
- ^{١٤} - عزيز حسن البرزاني، الحركة القومية الكردية التحريرية في كردستان العراق ١٩٣٩-١٩٤٥، بيروت، الدار العربية للموسوعات، ٢٠٠٦، ص ٢٤.
- ^{١٥} - أ.د. غانم محمد الحفو وأ.د. عبد الفتاح البوتاني، الكرد والاحداث الوطنية في العراق خلال العهد الملكي ١٢١-١٩٥٨، دمشق، دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٨، ص ١٣٤-١٣٥.
- ^{١٦} - د. وميض جمال عمر نظمي واخرون، التطور السياسي المعاصر في العراق، بغداد، جامعة بغداد، د ت، ص ٣٦٤، ٣٦٥.
- ^{١٧} - شمران العجلي، الخريطة السياسية للمعارضة العراقية، لندن، دار الحكمة، ٢٠٠٠، ص ٣٢، ٣٤.
- ^{١٨} - عبد الخالق ناصر شومان، الطائفية السياسية في العراق- العهد الجمهوري ١٩٥٨-١٩٩١، لندن، دار الحكمة، ٢٠١٣، ص ٩٨، ١٠٣.
- ^{١٩} - د. فرهاد ابراهيم، الطائفية والسياسية في العالم العربي نموذج الشيعة في العراق- رؤية في موضوع الدين والسياسة في المجتمع العربي المعاصر، ترجمة مركز دراسات التفاعل الثقافي والترجمة، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٩٦، ص ٣٣٤.
- ^{٢٠} - د. هادي حسن عليوي، أحزاب المعارضة السياسية في العراق ١٩٦٨-٢٠٠٣، بغداد، دار الكتب العلمية، د ت، ص ٢٧-٢٨.
- ^{٢١} - المصدر نفسه، ص ١٧٤.
- ^{٢٢} - المصدر نفسه، ص ١٧٥.
- ^{٢٣} - د. كاظم حبيب، لمحات من عراق القرن العشرين- العراق في العهد الجمهوري، الكتاب الحادي عشر، ج ٤، اربيل، دار اراس للطباعة والنشر، ٢٠١٣، ص ١٧٢-١٨٢.

- ^{٢٤} - فؤاد قاسم الامير، العراق بين مطرقة صدام وسندان الولايات المتحدة، بغداد، دار الملاك للفنون والاداب والنشر، ٢٠٠٤، ص ١٥٣.
- ^{٢٥} - د. هادي حسن عليوي، أحزاب المعارضة السياسية في العراق ١٩٦٨ - ٢٠٠٣، بغداد، دار الكتب العلمية، د ت، ص ٣١.
- ^{٢٦} - د. علي وتوت، الدولة والمجتمع في العراق المعاصر - سوسيولوجيا المؤسسة السياسية في العراق ١٩٢١ - ٢٠٠٣، مصدر سابق، ص ٤٤٠ - ٤٤١.
- ^{٢٧} - باقر ياسين، الاجتثاث ودكتاتوريات العقيدة الواحدة في العراق، اربيل، دار اراس للطباعة والنشر، ٢٠١٢، ص ١٩٨.
- ^{٢٨} - د. حميد الهاشمي، عسكرة المجتمع العراقي - رؤية انثروبولوجية في مظاهرها وآثارها السلبية، مجلة علوم انسانية، العدد ٧ - هولندا - ٢٠٠٤، ص ٧ - ١٢.
- ^{٢٩} - حسن العلوي، العراق دولة المنظمة السرية، لندن، الشركة السعودية للابحاث والنشر، ١٩٩٠، ص ٥٤.
- ^{٣٠} - ماريون، بيتر سلوجلت، العراق الحديث من الثورة الى الدكتاتورية، ترجمة مركز الدراسات والترجمة، القاهرة، الزهراء للاعلام العربي، ١٩٩٢، ص ٣٧٢.
- ^{٣١} - د. كاظم حبيب، لمحات من عراق القرن العشرين - العراق في العهد الجمهوري، الكتاب التاسع، ج ٢، اربيل، دار اراس للطباعة والنشر، ٢٠١٣، ص ٩٩، ١٠٢.
- ^{٣٢} - بيتر يونج وبيتر جيسر، الاعلام والمؤسسة العسكرية، الامارات العربية المتحدة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٣، ص ٢٢٦.
- ^{٣٣} - عماد يوسف، أروى الصباغ، مستقبل السياسة الدولية تجاه الشرق الاوسط، عمان، مركز دراسات الشرق الاوسط، ١٩٩٦، ص ٢٧٢.
- ^{٣٤} - أ.د. معن خليل عمر، علم اجتماع الديمقراطية، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، ٢٠١٤، ص ٢٣٦.
- ^{٣٥} - د. كاظم حبيب، لمحات من عراق القرن العشرين - العراق في العهد الجمهوري، الكتاب العاشر، ج ٣، اربيل، دار اراس للطباعة والنشر، ٢٠١٣، ص ٢٥٠ - ٢٥٢.
- ^{٣٦} - مجموعة باحثين، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨ - ١٩٦٨، ج ٢، بغداد، بيت الحكمة، ٢٠٠١، ص ١٥٢.
- ^{٣٧} - مجموعة باحثين، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨ - ١٩٦٨، ج ١، بغداد، بيت الحكمة، ٢٠٠٠، ص ٧٨.
- ^{٣٨} - السفارة البريطانية، العراق في الوثائق البريطانية ١٩٥٨ - ١٩٥٩ - ١٤ تموز - ٣١ تموز ١٩٥٨، ج ١، ترجمة خليل ابراهيم حسين، بغداد، بيت الحكمة، ٢٠٠٠، ص ٨٦.
- ^{٣٩} - همفري تريفليان، سام فول، العراق في مذكرات دبلوماسيين بريطانيين، ترجمة العميد خليل ابراهيم حسين، بغداد، بيت الحكمة، ٢٠٠٣، ص ٢٧.

- ٤٠- حيدر زكي عبد الكريم الكردي، الجمهورية العراقية الاولى ١٩٥٨-١٩٦٣- دراسة تاريخية، دمشق، دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، ٢٠١١، ص ٥٦.
- ٤١- د. محمد الدليمي، كامل الجادرجي ودوره في السياسة العراقية، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٩، ص ٢٦٣، ٢٦٤.
- 42- Majid Khadduri, Rebulican Iraq Astudy in Iraq Politics Since the Revolution of 1958, London, new york, Toronto, Oxford University Press 1969, P104.
- 43- Penrose, Edith and Penrose, E. F.: Iraq International Relations and National Development. London, Benn 1978, P 223.
- ٤٤- السفارة البريطانية، العراق في الوثائق البريطانية ١٩٥٨-١٩٥٩- ١ آب- ٢٧ كانون الاول ١٩٥٨، ج٢، ترجمة خليل ابراهيم حسين، بغداد، بيت الحكمة، ٢٠٠٠، ص ١٤٨.
- ٤٥- همفري تريفليان، سام فول، العراق في مذكرات دبلوماسيين بريطانيين، ترجمة خليل ابراهيم حسين، بغداد، بيت الحكمة، ٢٠٠٣، ص ٢٢.
- ٤٦- السفارة البريطانية، العراق في الوثائق البريطانية ١٩٥٨-١٩٥٩- ١ كانون الثاني- ٣٠ حزيران ١٩٥٩، ج٣، ترجمة خليل ابراهيم حسين، بغداد، بيت الحكمة، ٢٠٠٠، ص ١٠٦- ١٠٩.
- ٤٧- هاني الهندي (تحرير)، حركة القوميين العرب- نشأتها وتطورها عبر وثائقها ١٩٥١- ١٩٦٨، الكتاب الثاني، ج١، بيروت، مؤسسة الابحاث العربية، ٢٠٠٨، ص ٥٤- ٥٥.
- ٤٨- محمد حديد، مذكراتي- الصراع من اجل الديمقراطية في العراق، بيروت، دار الساقى، ٢٠٠٦، ص ٤٦٩.
- ٤٩- شمران العجلي، الخريطة السياسية للمعارضة العراقية، لندن، دار الحكمة، ٢٠٠٠، ص ٣٧-٤٤.
- ٥٠- حنا بطاطو، العراق- الشيوعيون والبعثيون والضباط الاحرار، الكتاب الثالث، ط٢، ترجمة عفيف الرزاز، بيروت، مؤسسة الابحاث العربية، ١٩٩٩، ص ٣٢٤.
- ٥١- منذر جواد مرزة، مائتان وثمانون يوما و اسرار انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣، النجف، مطبعة المواهب، دت، ص ٨٧.
- ٥٢- د. وميض جمال عمر نظمي واخرون، التطور السياسي المعاصر في العراق، بغداد، جامعة بغداد، دت، ص ٣٦٤.
- ٥٣- ماريون فاروق سلوغلت، بيتر سلوغلت، من الثورة الى الدكتاتورية- العراق منذ ١٩٥٨، ترجمة مالك النبراسي، بيروت، منشورات الجمل، ٢٠٠٣، ص ١٣٥-١٣٦.
- ٥٤- تشارلز تريب، صفحات من تاريخ العراق، ترجمة زينة جابر ادريس، بيروت، الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٦، ص ٢٤٨.

- ^{٥٥} - جمال مصطفى مردان، انقلابات فاشلة في العراق، بغداد، المكتبة الشرقية طبع نشر توزيع، ١٩٨٩، ص ٨٠.
- ^{٥٦} - د. فرهاد ابراهيم، الطائفية والسياسية في العالم العربي نموذج الشيعة في العراق - رؤية في موضوع الدين والسياسة في المجتمع العربي المعاصر، ترجمة مركز دراسات التفاعل الثقافي والترجمة، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٩٦، ص ٣٣٦.
- ^{٥٧} - إريك دافيس، مذكرات دولة - السياسة والتاريخ والهوية الجماعية في العراق الحديث، ترجمة حاتم عبد الهادي، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٨، ص ٢٣٦.
- ^{٥٨} - عبد الكريم الازري، تاريخ في ذكريات العراق ١٩٣٠ - ١٩٥٨، ج ١، بيروت، مركز الابجدية للصف التصويري، ١٩٨٢، ص ٢٣٧، ٢٤٢.
- ^{٥٩} - عبد الخالق ناصر شومان، الطائفية السياسية في العراق - العهد الجمهوري ١٩٥٨ - ١٩٩١، لندن، دار الحكمة، ٢٠١٣، ص ٥٨.
- ^{٦٠} - بهاء الدين نوري، مذكرات بهاء الدين نوري، لندن، دار الحكمة، ٢٠٠١، ص ٣٩٠ - ٣٩١.
- ^{٦١} - د. محمد الدليمي، كامل الجادرجي ودوره في السياسة العراقية، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٩، ص ٢٦٦.
- ^{٦٢} - د. فرهاد ابراهيم، الطائفية والسياسية في العالم العربي نموذج الشيعة في العراق - رؤية في موضوع الدين والسياسة في المجتمع العربي المعاصر، مصدر سابق، ص ٣٢٨.
- ^{٦٣} - ميشيل علق، في سبيل البعث، ج ٤، بغداد، دار الحرية للطباعة، ١٩٨٧، ص ٤٦٦ - ٤٦٨.
- ^{٦٤} - نزيه ن. الايوبي، تضخيم الدولة العربية - السياسة والمجتمع في الشرق الاوسط، ترجمة د. امجد حسين، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، ٢٠١٠، ص ٥١٢ - ٥١٤.
- ^{٦٥} - أ. د. معن خليل عمر، علم اجتماع الديمقراطية، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، ٢٠١٤، ص ١٦ - ١٨.
- ^{٦٦} - أ.د. مجيد خدوري، العراق الجمهوري، قم، انتشارات الشريف الرضي، ١٩٩٦، ص ٩٤ - ٩٥.

المصادر والمراجع

أولاً- الكتب العربية

- ١- باقر ياسين، الاجتثاث ودكتاتوريات العقيدة الواحدة في العراق، اربيل، دار اراس للطباعة والنشر، ٢٠١٢.
- ٢- بهاء الدين نوري، مذكرات بهاء الدين نوري، لندن، دار الحكمة، ٢٠٠١.

- ٣- جمال مصطفى مردان، انقلابات فاشلة في العراق، بغداد، المكتبة الشرقية طبع نشر توزيع، ١٩٨٩.
- ٤- حسن العلوي، العراق دولة المنظمة السرية، لندن، الشركة السعودية للابحاث والنشر، ١٩٩٠.
- ٥- حيدر زكي عبد الكريم الكردي، الجمهورية العراقية الاولى ١٩٥٨ - ١٩٦٣ - دراسة تاريخية، دمشق، دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، ٢٠١١.
- ٦- العميد. خليل ابراهيم حسين، الانحراف - خلفيات ووثائق - الذاكرة التاريخية لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ - النص الكامل لوقائع الندوة التي نشرت على حلقات في آفاق عربية، بغداد، دار لشؤون الثقافة العامة، ١٩٨٧.
- ٧- شمران العجلي، الخريطة السياسية للمعارضة العراقية، لندن، دار الحكمة، ٢٠٠٠.
- ٨- فؤاد قاسم الامير، العراق بين مطرقة صدام وسندان الولايات المتحدة، بغداد، دار الملاك للفنون والاداب والنشر، ٢٠٠٤.
- ٩- عبد الخالق ناصر شومان، الطائفية السياسية في العراق - العهد الجمهوري ١٩٥٨ - ١٩٩١، لندن، دار الحكمة، ٢٠١٣.
- ١٠- عبد الكريم الازري، تاريخ في زكريات العراق ١٩٣٠ - ١٩٥٨، ج ١، بيروت، مركز الابجدية للصف التصويري، ١٩٨٢.
- ١١- عزيز حسن البرزاني، الحركة القومية الكردية التحريرية في كردستان العراق ١٩٣٩ - ١٩٤٥، بيروت، الدار العربية للموسوعات، ٢٠٠٦.
- ١٢- عماد يوسف، أروى الصباغ، مستقبل السياسة الدولية تجاه الشرق الاوسط، عمان، مركز دراسات الشرق الاوسط، ١٩٩٦.
- ١٣- أ.د. غانم محمد الحفو وأ.د. عبد الفتاح البوتاني، الكرد والاحداث الوطنية في العراق خلال العهد الملكي ١٢١ - ١٩٥٨، دمشق، دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٨.
- ١٤- د. كاظم حبيب، لمحات من عراق القرن العشرين - العراق في العهد الجمهوري، الكتاب التاسع، ج ٢، اربيل، دار اراس للطباعة والنشر، ٢٠١٣.

- ١٥- د. كاظم حبيب، لمحات من عراق القرن العشرين - العراق في العهد الجمهوري، الكتاب العاشر، ج٣، اربيل، دار اراس للطباعة والنشر، ٢٠١٣.
- ١٦- د. كاظم حبيب، لمحات من عراق القرن العشرين - العراق في العهد الجمهوري، الكتاب الحادي عشر، ج٤، اربيل، دار اراس للطباعة والنشر، ٢٠١٣.
- ١٧- ليث عبد الحسين الزبيدي، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، ط٢، بغداد، وزارة الثقافة والاعلام، ١٩٨١.
- ١٨- كامل الجادرجي، من ارواق كامل الجادرجي، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، ١٩٧١.
- ١٩- مجموعة باحثين، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨ - ١٩٦٨، ج١، بغداد، بيت الحكمة، ٢٠٠٠.
- ٢٠- مجموعة باحثين، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨ - ١٩٦٨، ج٢، بغداد، بيت الحكمة، ٢٠٠١.
- ٢١- أ.د. مجيد خدوري، العراق الجمهوري، قم، انتشارات الشريف الرضي، ١٩٩٦.
- ٢٢- د. محمد الدليمي، كامل الجادرجي ودوره في السياسة العراقية، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٩.
- ٢٣- محمد حديد، مذكراتي - الصراع من اجل الديمقراطية في العراق، بيروت، دار الساقى، ٢٠٠٦.
- ٢٤- محمد سعيد الطريحي (جمع وتدقيق)، الملكية العراقية ١٩٢١ - ١٩٥٨، مجلة الموسم، القسم الاول، الجزء ١٠١، موسوعة فصلية تعنى بالاثار والتراث، السنة السادسة والعشرون، هولندا، اكاديمية الكوفة، ٢٠١٣.
- ٢٥- أ.د. معن خليل عمر، علم اجتماع الديمقراطية، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، ٢٠١٤.
- ٢٦- منذر جواد مرزة، مائتان وثمانون يوما و اسرار انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣، النجف، مطبعة المواهب، د.ت.
- ٢٧- ميشيل عفلق، في سبيل البعث، ج٤، بغداد، دار الحرية للطباعة، ١٩٨٧.

- ٢٨- د. هادي حسن عليوي، أحزاب المعارضة السياسية في العراق ١٩٦٨-٢٠٠٣، بغداد، دار الكتب العلمية، د.ت.
- ٢٩- هاني الهندي (تحرير)، حركة القوميين العرب- نشأتها وتطورها عبر وثائقها ١٩٥١-١٩٦٨، الكتاب الثاني، ج١، بيروت، مؤسسة الابحاث العربية، ٢٠٠٨.
- ٣٠- د. وميض جمال عمر نظمي واخرون، التطور السياسي المعاصر في العراق، بغداد، جامعة بغداد، د.ت.

ثانيا- الكتب المترجمة

- ٣١- إريك دافيس، مذكرات دولة- السياسة والتاريخ والهوية الجماعية في العراق الحديث، ترجمة حاتم عبد الهادي، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٨.
- ٣٢- اريون فاروق سلوغلت، بيتر سلوغلت، من الثورة الى الدكتاتورية- العراق منذ ١٩٥٨، ترجمة مالك النبراسي، بيروت، منشورات الجمل، ٢٠٠٣.
- ٣٣- السفارة البريطانية، العراق في الوثائق البريطانية ١٩٥٨-١٩٥٩-١٤ تموز- ٣١ تموز ١٩٥٨، ج١، ترجمة خليل ابراهيم حسين، بغداد، بيت الحكمة، ٢٠٠٠.
- ٣٤- السفارة البريطانية، العراق في الوثائق البريطانية ١٩٥٨-١٩٥٩-١ آب- ٢٧ كانون الاول ١٩٥٨، ج٢، ترجمة خليل ابراهيم حسين، بغداد، بيت الحكمة، ٢٠٠٠.
- ٣٥- السفارة البريطانية، العراق في الوثائق البريطانية ١٩٥٨-١٩٥٩-١ كانون الثاني- ٣٠ حزيران ١٩٥٩، ج٣، ترجمة خليل ابراهيم حسين، بغداد، بيت الحكمة، ٢٠٠٠.
- ٣٦- بيتر يونج وبيتر جيسر، الاعلام والمؤسسة العسكرية، الامارات العربية المتحدة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٣.
- ٣٧- تشارلز تريب، صفحات من تاريخ العراق، ترجمة زينة جابر ادريس، بيروت، الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٦.
- ٣٨- حنا بطاطو، العراق- الشيوعيون والبعثيون والضباط الاحرار، الكتاب الثالث، ط٢، ترجمة عفيف الرزاز، بيروت، مؤسسة الابحاث العربية، ١٩٩٩.

- ٣٩- د. فرهاد ابراهيم، الطائفية والسياسية في العالم العربي نموذج الشيعة في العراق - رؤية في موضوع الدين والسياسة في المجتمع العربي المعاصر، ترجمة مركز دراسات التفاعل الثقافي والترجمة، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٩٦.
- ٤٠- ماريون، بيتر سلوجنت، العراق الحديث من الثورة الى الدكتاتورية، ترجمة مركز الدراسات والترجمة، القاهرة، الزهراء للاعلام العربي، ١٩٩٢.
- ٤١- نزيه ن. الايوبي، تضخيم الدولة العربية- السياسة والمجتمع في الشرق الاوسط، ترجمة د. امجد حسين، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، ٢٠١٠.
- ٤٢- همفري تريفليان، سام فول، العراق في مذكرات دبلوماسيين بريطانيين، ترجمة العميد خليل ابراهيم حسين، بغداد، بيت الحكمة، ٢٠٠٣.

ثالثا- الرسائل ولاتاريح

- ٤٣- حسن عودة أبو الهيل، أسس قيام الطبقة الوسطى في العراق، أطروحة دكتوراه غير منشورة، فرع الفكر السياسي، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٤.
- ٤٤- نوار سعد محمود الملا، العراق بين العهدين: الملكي والجمهوري ١٩٢٠-٢٠٠٣- دراسة مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية الاداب والعلوم، جامعة الشرق الاوسط، ٢٠١٠.

رابعا- المجلات والدوريات

- ٤٥- د. حميد الهاشمي، عسكرة المجتمع العراقي - رؤية انثروبولوجية في مظاهرها وآثارها السلبية، مجلة علوم انسانية، العدد ٧- هولندا- ٢٠٠٤.

خامسا - الكتب الانكليزية

Majid Khadduri, Rebulican Iraq Astudy in Irag Politics Since -46
the Revolution of 1958, London, new york, Toronto, Oxford
University Press 1969.
Penrose, Edith and Penrose, E. F.: Iraq International 47-
Relations and National Development. London, Benn 1978.